

# فرم

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط  
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتدح نفسه بالشقاء لكي يصل...  
ولكن طريق الفرغ هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرغ... هو فرغ»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION  
www.kamaljoumblatt.com

## فرح

كانون الثاني 2023

العدد 70

## رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

## المحتوى

- ملح الارض: الازمات في لبنان تتواصل وتتفاقم... هل العلة في النظام ام في المنظومة؟- عباس خلف
- مع الاحداث: ماذا تنتظرون اكثر لتتخلوا عن مناكفاتكم وانانياتكم وتبادروا لانقاذ الوطن قبل فوات الاوان؟- سعيد الغز
- مقال سياسي: الحرب الباردة تنافسية وغير نووية - احمد الغز
- مقال اقتصادي: تمويه الحقيقة وتجهيل الفاعل - د. غسان العياش
- دراسة مالية: 2023: سنة مراجعة قانون النقد والتسليف للبنان: الدورة الشاملة تطغى على أي نظام صرف لليرة - د. سهام رزق الله - جريدة الجمهورية في 04 كانون الثاني 2023
- تحقيق سياسي : أي بصمة سيتركها ننتياهو بين 13 رئيس حكومة على تاريخ إسرائيل؟ - جريدة الشرق الاوسط - 20 كانون الثاني 2023
- تحقيق مالي اقتصادي: نظرية يتخبط الجميع في كيفية تحويلها إلى تطبيق.. إعادة تكوين الودائع... بين الخيال العادي والخيال المجنح! - باسمة عطوي - جريدة نداء الوطن - 23 كانون الثاني 2023
- نافذة على فكر كمال جنبلاط:
- آراء ومواقف
  - لبنان دولة مدنية علمانية تحترم مبادئ الاديان
  - لبنان والفكرة العربية
- من اقواله:
  - بيان الى الامة اللبنانية الكريمة
  - الى الذين باعوا نفوسهم
- مطالب ومشاريع اصلاحية : السياسة الخارجية المثلى للبنان واهدافها

- علوم وتكنولوجيا: التكنولوجيا تفتح المزيد من مجالات العمل في 2023 - سكاى نيوز عربية في 10 كانون الثاني 2023

- صحة وغذاء: هل تعاني من البلغم الصباحي؟.. هذه أبرز الأسباب – جريدة اللواء 10 كانون الثاني 2023

- اخبار الرابطة

- من الصحافة اخترنا لكم:

● محنة الديمقراطيات... ومخاوف الفاشية - عثمان ميرغني – جريدة الشرق الاوسط في 12 كانون الثاني 2023

● لا نريد مستقبلا يشبهنا - نصري الصايغ – موقع بوابة الشروق في 21 كانون الثاني 2023

● تحديات مفهوم الهوية بالشرق والغرب - فهد سليمان الشقيران – جريدة الشرق الاوسط في 22 كانون الثاني 2023

● الخوف... سبب ثلاثة أرباع آفات السياسة - إياد أبو شقرا – جريدة الشرق الاوسط في 22 كانون الثاني 2023

● رغم محاولاته تقويض الديمقراطية والدولة المدنية.. لماذا لا يوقف الغرب ننتياهو؟ - عن صحيفة "ذا غارديان البريطانية" – سيمون تيسدال في 21 كانون الثاني 2023

- Unrest and unsettled leaders bode ill for the Middle East in 2023 - Financial Times - 23 Jan 2023
- European investigators arrive in Beirut for corruption probe - Financial Times - 16 Jan 2023
- Netanyahu defends judiciary reforms in Israel after protests - Financial Times - 8 Jan 2023

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبر عن آراء كاتبها

## - ملح الارض: الازمات في لبنان تتواصل وتتفاقم... هل العلة في النظام ام في المنظومة؟- عباس خلف

"في لبنان ازمة متفاقمة ولا يفيد ان ننكرها. والفرقة لا تزال هي هي ، والتسابق على النفوذ بين الطوائف من اجل السيطرة السياسية والاقتصادية لا يزال على اشده. والكيانات السياسية المذهبية لا تزال قائمة ، والخلط بين السياسة والدين يستمر المحور الاساسي للتوجيه السياسي والاجتماعي في غياب التوجيه الوطني."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط في جريدة الانباء بتاريخ 1959/4/4)

هذا الوصف للاوضاع غير السليمة في لبنان اعلنه كمال جنبلاط سنة 1959، فهل تعدلت هذه الاوضاع بعد هذا التحذير؟ الوقائع كلها تؤكد العكس مع استمرار الازمات وتفاقمها رغم تبدل العهود الرئاسية والحكومية والنيابية . ولا نجافي الحقيقة اذا قلنا ان اصرار ارباب السياسة والسلطة على الاستمرار في نهجهم القائم على سوء ادارة التنوع اللبناني الفريد، والتمسك بالنظام الطائفي الكونفدرالي الطوائفي الذي يقدم المصالح الشخصية والفئوية والمذهبية على المصلحة الوطنية الامر الذي حال دون اقامة دولة فعلية فاعلة في لبنان ، بل اكثر من ذلك اوصل البلاد الى التفكك والافتتال الطائفي سنة 1975.

استشعر كمال جنبلاط مخاطر هذا الافتتال وكان وقتها يتولى قيادة الحركة الوطنية ، فاقترح باسمها في آب سنة 1975 ، برنامجاً اصلاحياً انقاذياً هذه ابرز بنوده:

- 1- الغاء الطائفية السياسية في التمثيل الشعبي والادارة والقضاء والجيش واعتماد التمثيل النسبي في الانتخابات النيابية والبلدية ، وخفض سن الاقتراع الى 18 سنة. وتوسيع مجال المشاركة الشعبية في مجالس اقليمية تستحدث في المناطق لممارسة اللامركزية الادارية والتنمية ووضع شرط الكفاءة العلمية والاخلاقية والصدقية لقبول الترشح لهذه المناصب على اختلافها.
- 2- احداث مجلس تمثيلي آخر لمصالح وكفاءات اللبنانيين وتكتلاتهم على صعيد الدولة .
- 3- احداث مجلس شيوخ مهمته المحافظة على احترام التنوع الطائفي في لبنان
- 4- اعتماد الاستفتاء الشعبي المباشر بشأن القضايا المهمة وطنياً
- 5- فصل النيابة عن الوزارة
- 6- اقامة محكمة عليا للبحث في دستورية القوانين والانظمة ولمحاسبة المسؤولين في الدولة استناداً الى قانون الاثراء غير المشروع ، واخضاع النواب والوزراء والرؤساء والسياسيين لرقابة ديوان المحاسبة في ثرواتهم ومصاريفهم .
- 7- اقرار قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية ، وازالة كل اشكال التمييز ضد المرأة.
- 8- ازالة القيود اللاديموقراطية التي تحد من الحريات الاساسية كحرية الرأي والتعبير والتكتل النقابي والحزبي.

هذه الاصلاحات اعتبرها المعلم كمال جنبلاط اساساً صالحاً لتسوية تاريخية انقاذية تنقل لبنان من كونفدرالية الطوائف الى الدولة المدنية الوطنية . ولكن هذه التسوية التاريخية لم يتم التوافق عليها الا لاحقاً حيث اعتمد بعض مبادئها في اتفاق الطائف سنة 1989 الذي جرى دمج اصلاحاته الاساسية لاحقاً في الدستور اللبناني.

ولابد لي وانا بصدد اعداد هذا المقال ، سوى التنويه بفقيد لبنان الصديق الكبير السيد حسين الحسيني رئيس المجلس النيابي السابق الذي انتقل من هذه الدنيا الى عالم البقاء، للدور الذي لعبه في تاريخ لبنان الحديث كعرب لاتفاق الطائف ، وساع دائم للتوفيق والتسوية بين اللبنانيين ولنقل لبنان من دولة المحاصصات المذهبية الى دولة المواطنة العادلة والجامعة .

وما نأسف له حقاً، الى جانب تأسفنا على غياب السيد حسين الحسيني ، هو ان اياً من احكام دستور الطائف واصلاحاته لم تنفذها المنظومة التي توالى على السلطة منذ العام 1990 الى اليوم ، الامر الذي اوصل البلد الان الى تفاقم الازمات وشمولها كل المجالات على كل المستويات ، وسط شغور رئاسي وشلل حكومي وقضائي واداري ومؤسستي ، وفشل نيابي ، وانسداد في الافق المنظور ، والعامل المعطل لكل اصلاح وبكل تغيير هو التمسك بالنظام اللاديموقراطي السائد وبالمنظومة الفاسدة التي تديره.

وعلى ضوء كل ما اشرنا اليه، نضع اللبنانيين امام الحقائق الدامغة بأن النظام القائم والمنظومة القابضة على السياسة والسلطة اصبحا يشكلان خطراً داهماً على الكيان والبقاء ، وان السبيل الوحيد للخروج من الانهيار وتفادي مخاطر الزوال هو في التوافق ولو متأخراً على تسوية تاريخية طال انتظارها ، رسم خريطتها المعلم المصلح كمال جنبلاط ، وجسدها دستور الطائف، تنتج قيادات سياسية جديدة شابة ونهضوية تعيد تأسيس لبنان دولة ووطناً موحداً. وما نسمعه اليوم من دعوات فئوية كالفدرالية والتقسيم ، كلها دعوات تعطل ولا توفّق لان الانهيار الذي نعاني منه يستدعي معالجة موضوعية تتطلب وقتاً لانها مسار وليست مجرد قرار ، والمبادرة للسير بها باتت حاجة استراتيجية لا تحتمل التأخير . ويجب ان لا يغيب عن ذهن احد في لبنان ان الدولة المدنية الديموقراطية هي خيار ونهج نابعان من تشخيص دقيق لحال لبنان المرضية المزمنة .

- مع الاحداث: ماذا تنتظرون اكثر لتتخلوا عن مناكفاتكم وانانياتكم وتبادروا لانقاذ الوطن قبل فوات الاوان؟- سعيد الغز

"نحن ندرك فداحة الاوضاع وخطورتها على حاضر اللبنانيين ومستقبل اجيالهم ، وعلى الكيان والوجود كدولة. وما من احد يستطيع انكار ذلك ، والادعاء انه يعلم الى اين تتجه الامور وسط فشل عام ، وعجز كامل عن اتخاذ ما يلزم من تدابير لانقاذ لبنان واللبنانيين من المعاناة والانهيار وربما الزوال ."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط نشرته جريدة الانباء في 1959/3/14)

على ضوء ما وصلت اليه الاوضاع في البلاد من معاناة شعبية شاملة ومستمرة في التفاقم ، حيث الترددي المتواصل يهدد اللبنانيين في حياتهم اليومية ، ويحرمهم من اي بصيص امل بالتحسن والخلاص من الجحيم والعودة الى الحياة الطبيعية . هل يدرك السياسيون وارباب الحكم فداحة ما يرتكبونه من سوء بحق الوطن والمواطنين ؟ هل يعلمون كم يعاني اللبناني من فقدانه القدرة على تأمين مستلزمات عيشه بعد انهيار قيمة الاجور والرواتب اذا وجدت؟ هل يكفون انفسهم السؤال: كيف للبناني اليوم ان يتدبر كلفة تأمين الخبز والطعام لعائلته وكلفة مياه الشرب والكهرباء والاتصالات والتنقل والتعليم والسكن والطبابة والدواء والاستشفاء وغيرها من متطلبات العيش الكريم؟

هذا على مستوى المواطن اللبناني المتروك وحيداً لمواجهة كل ما اشير اليه وحده دون معين ، او الهجرة والبحث عن فرص عيش افضل ، فماذا عن المؤسسات والسلطات المفترض فيها ان تدير شؤون الدولة والمواطنين ؟

استناداً للدستور وللقوانين النافذة في لبنان النواب الذين يشكلون السلطة التشريعية ، يتحملون المسؤولية الاساسية للقيام بما يلي :

- 1- انتخاب رئيس للجمهورية قبل شغور المنصب بشهرين لضمان الاستمرارية وحسن ادارة عمل سائر السلطات. وما يحصل من مهازل في جلسات الانتخاب خير دليل على الفشل والعجز وعدم تحمل المسؤولية التي منحهم اياها الناخبون .
- 2- وبما انه من المعلوم ان شغور سدة الرئاسة يعطلّ تأليف حكومة كاملة الصلاحيات قادرة على ممارسة مهامها التنفيذية لادارة شؤون الدولة والمواطن ، لذلك تستمر المعاناة على المستوى الحكومي ، ويتحمل النواب مسؤولية الفشل الحكومي بل يتحمل بعضهم مسؤولية تعطيل حتى تصريف الاعمال على الحكومة القائمة .
- 3- من مسؤولية المجلس النيابي التشريع وسنّ القوانين اللازمة لتسيير امور الدولة ، وفي الوضع الراهن يتعذر القيام بهذه المهمة الملحة لانه حتى لو توافق النواب على اقرار بعض القوانين الملحة على صعوبة حصول ذلك كما يحصل في جلسات اللجان النيابية ، فلا قيمة لهذا الاقرار لعدم وجود رئيس جمهورية وحكومة فاعلة لاصدار هذه القوانين وتنفيذها، وخاصة قانون الموازنة ، وخطة الانقاذ المالي والاقتصادي والاجتماعي.
- 4- مسؤولية مراقبة عمل الحكومة ومحاسبة الوزراء التي يتعذر ممارستها في ظل الاوضاع السائدة.

لكل ما اشرنا اليه اعلاه من مهام ومسؤوليات ملقاة على كاهل النواب ، ايا كانت كتلهم او انتماؤاتهم وتطلعاتهم ، نطلق هذا النداء العاجل الى هؤلاء النواب وندعوهم الى الانتصار على الذات ، والاصغاء الى صوت الضمير والعقل ، والانطلاق الصادق لبدء عهد جديد من تصفية القلوب والتسامح والتلاقي للاتفاق على حل سياسي يجب ان يأتي في مقدمة الاهتمامات التي عليهم مواجهتها لان مثل هذا الاتفاق يمهد الطريق الى عودة الاوضاع الطبيعية للبلاد، وطمأنة اللبنانيين وانقاذ الوطن . ونقول لهم مع المعلم كمال جنبلاط : "يجب قبل اي شيء اخر ، ان يكون لنا ارض ووطن ، قبل ان نفكر بتطبيق اي نظام على هذه

الارض وهذا الوطن . فالوطن الذي لا يحميه ابناءؤه يباح استغلاله، ويسهل استغلاله ، وتفرقة ابناءه ، وتجزئة اراضيه."

ونذكر النواب بقول آخر للمعلم كمال جنبلاط يسهل عليهم القيام بالمطلوب منهم بالحاح اليوم قبل الغد

"من لا يعرف كيف ينتصر على ميوله ومشاعره وغرائزه وقت الفوز بمنصبه ، لابد ان يخسر مفاعيل هذا الفوز، فالكسب الحقيقي من كل فوز يحققه هو جذب الاخرين الى المبدأ الذي يبشر به وكسبهم الى النهج الذي يسير في طريقه. وهذا يتطلب العقلانية والرغبة الصادقة في التلاقي والتوافق."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط نشرته جريدة الانباء بتاريخ 1972/5/5) ورد في الصفحة 294 من كتابه "العقلانية السياسية")

وهذه حال بلدنا اليوم:

لبنان اليوم اصبح جمهورية على الورق

السارق فيه يسرق الناس دون قلق

والفاسد فيه يكسب المال دون عرق

والمسؤول اللامسؤول فيه ينام ليله دون ارق

وفي غياب القضاء فيه اصبح القانون حبر على ورق

والمواطنون فيه يعانون ويستجدون من ينقذهم من الغرق

ويحلمون بسلطة قادرة تلاحق المرتكبين وترجمهم بالسجن بعد الفلق

فهل سنشهد هذا العام بصيص نور في آخر النفق؟

- مقال سياسي: الحرب الباردة تنافسية وغير نووية - احمد الغز

الثورات التكنولوجية السريعة والمكثفة والمتعاقبة انتجت مجتمعات جديدة، وقربت المسافات وغيرت المفاهيم والوقائع بين الاقوياء والضعفاء والاغنياء والفقراء وبين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتلك المعايير كانت قد تحكمت بالوعي البشري ما بعد الحرب العالمية الاولى ومؤتمر فرساي وتأسيس عصبة الامم بين الدول المنتصرة في الحرب وانتشار ثقافة دول الوصاية والانتداب بحيث اصبحت الدول الصغرى غنائم تتقاسمها الدول الكبرى المنتصرة بالحروب العالمية، وهذا المفهوم تجسد اكثر فاكثر مع نتائج الحرب العالمية الثانية ووضع ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان، وتلك المعايير كانت مجرد تعابير انشائية على الاوراق وبقيت البشرية ما بعد الحرب العالمية الثانية تعتمد على معايير الاقوياء والضعفاء والاغنياء والفقراء والعبيد والاسياد.

بداية الحرب الباردة السابقة وخلال فترة الستينات من القرن الماضي شهد العالم موجة افكار واحزاب و تقابلات تنافسية بين اليمين واليسار في اطر متعدد ومختلفة، وكانت هناك تباينات كثيرة بين الحركات والافكار والاتجاهات والاختلاف داخل الحركات اليسارية كان اكبر مما هو بين اليمين واليسار، ولا بد من مراجعة تجليات تلك الحقبة قبل الدخول في حرب باردة جديدة في عالم مغاير وشديد التواصل والتداخل والتعارف نتيجة الثورات التكنولوجية، لان الاجيال الجديدة يتعرفون على العالم عبر اجهزة التواصل الاجتماعي المكثفة ويلعب الاطفال في الصين مع الاطفال في البرازيل ولبنان ويتعرفون على بعضهم وعلى اوطانهم بمشكل مختلف عما نسمعه ونشاهده عبر نشرات الاخبار.

هناك فهم ملتبس عن الحرب الباردة القادمة بين الصين واميركا بحيث يكثر الحديث عنها بما هي امتداد او تطور للحرب الاوكرانية الساخنة، وذلك نتيجة انكشاف هشاشة النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة وانتصار اميركا على الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية بعد استخدام الاديان والقوميات في مواجهة الشيوعية في غرب اسيا وشرق اوربا، مما ادى الى انهيار التنافسية العالمية وظهور الاحادية الاميركية والتي ادت الى خسارة ثقة حلفائها الاوروبيين والعرب والمسلمين والمسيحيين وفقدت هيبتها في احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وعادت الى الحروب الحامية والاحتلالات في افغانستان والعراق بالاضافة الى الانخراط في هندسة النزاعات والفوضى الخلاقة في الشرق الاوسط الجديد والحزين.

انتقلت البشرية ما بعد وباء كورونا خلال ساعات من عالم كبير الى قرية كونية صغيرة انتشر فيها الوباء واقفلت القرية الكونية المتاجر والادارات والمطارات والمدارس وتباعد الجميع في منازلهم وتوقفت كل مفاعيل القوة والتفوق واصبحت كل الاخبار العالمية تتحدث عن الالاف من الضحايا والملايين من الاصابات بالوباء، كانت ايام فاصلة بين بشرية واخرى بما يشبه الاحاديث التاريخية عن الطاعون او اكتشاف البنسلين حيث تلاشت ثقافة الاقوياء والضعفاء واستجدت ثقافة سلامة البشرية الواحدة والسعي الى ايجاد اللقاح، وازمة الوباء اعادت احياء ثقافة حماية المناخ وكيف ان الارض ذاهبة نحو الطوفان والزوال ما لم تتوقف سياسة الاستقواء وصناعات الدمار.

الحرب الباردة القادمة بين الصين واميركا لن تشبه الحرب الباردة السابقة لجهة الادوات والاهداف نتيجة التطور التكنولوجي والاختلاف العرقي والديني والقومي في شرق اسيا، وربما يكون الغرب قد تعلم من دروس الحرب الباردة السابقة بعد ان ارتدت التيارات القومية والدينية والعنصرية على الغرب واصبحت تهدد وحدة المجتمعات الغربية كما فعلت بالمجتمعات الشيوعية، ولا بد من اعادة تعريف القيم الاساسية للحرب الباردة بما هي اعتماد التنافسية في كافة المجالات، اي لا مانع من ان اكون انا الاول وانت الثاني في هذا المجال او ان اكون الثاني وانت الاول في مجال اخر، وهذا ما عرفته البشرية خلال حقبات النهوض والحضارات واندماج الطاقات البشرية الخلاقة في هويات متجددة والتنافس على الخلق والابداع والاكتشاف وعلى ضرورة سلامة الاخر في كافة المجالات والتكامل في المعارف والابتكارات والفنون والألعاب الرياضية التنافسية.

الحروب الساخنة ذهب ضحيتها عشرات الملايين من القتلى والمشردين ناهيك عن تدمير الوعي الانساني والعمراني وانعدام ثقة الانسان بالانسان، ومصطلح الحرب الباردة جاء بعد استخدام اميركا السلاح النووي في هيروشيما و نكازاكي في ٦ و ٩ اب ١٩٤٥ وبعد ان اصبحت العديد من الدول تمتلك قوة تدميرية نووية لعشرات الكواكب كالارض، ويتجدد الحديث عن الحرب الباردة نتيجة الخوف من تطور الحرب الاوكرانية واستخدام السلاح النووي من جديد، وبذلك تكون الحرب الباردة تنافسية وغير نووية، و هي لقاح البشرية من وباء الحرب النووية.

## - مقال اقتصادي: تمويه الحقيقة وتجهيل الفاعل - د. غسان العياش

تميّز العقدان الأخيران من تاريخ لبنان بتوالي الأحداث المأساوية والانهيارات، رغم تماسك الأمن الداخلي والابتعاد عن العنف والحرب الأهلية. لكن ما طبع هذه السنوات الصعبة هو جهل اللبنانيين لأسباب هذه الظواهر والمسؤولين عنها، لأن الممسكين بالسلطة تعمّدوا عن قصد تضليل الرأي العام اللبناني وإبقاءه على غير بيّنة من خلفيات الأحداث ومسبباتها، والذين تسبّبوا بها.

الامتحان العسير، والخطير، الذي تعرّض له النظام القضائي اللبناني في الأسابيع الأخيرة هو مثال بارز على ذلك. فقد امتدّت السياسة إلى قصور العدل لتشعل الحرب بين القضاة بقصد وقف التحقيق وطمس الحقيقة وراء انفجار مرفأ بيروت، ولمنع اللبنانيين من معرفة المسؤولين عن تفجير عاصمتهم وسقوط مئات الضحايا وآلاف الجرحى من السكان الأمنيين.

لنا في الحياة الاقتصادية أمثلة مشابهة لسياسة طمس الحقيقة وتجهيل الفاعل، التي تمارسها القوى النافذة بكفاءة كبيرة، ولكن بوقاحة. الانهيار النقدي والمصرفي والاقتصادي الذي ابتلي به لبنان كان يقتضي تشكيل لجنة تحقيق كفؤة ونزيهة لكي تروي للبنانيين حقيقة ما جرى وتعيّن المسؤولين عن إفقار الشعب واغتيال مزايا الاقتصاد اللبناني في المنطقة.

لكن السلطات اختارت بدل ذلك تضليل الرأي العام وإغراقه بالأكاذيب والأوهام، واقتناعه بأن الودائع سوف تعود لأصحابها، رغم إقرار الحكومات التي تعاقبت منذ أربع سنوات بأن الفجوة في النظام المالي تزيد عن سبعين مليار دولار وهي لا تملك خطة ذات مصداقية لردمها.

من المسؤول عن هذه الكارثة؟

السياسة المالية للحكومات المتعاقبة طيلة أربعين سنة هي المسؤول الأول عما وصل إليه لبنان، والسياسة المالية هي تلك التي تعبّر عنها الموازنة العمومية. وقد تهرّبت الحكومات من فرض الضرائب الكافية لتمويل النفقات، وبالمقابل، أطلقت العنان لإنفاق دون قيود يطغى عليه التبذير والهدر والفساد. وبذلك خرجت الموازنات عن القواعد السليمة للمالية العامّة التي اعتمدها البلدان المتقدّمة. نصّت اتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية على عدم جواز تخطّي العجز السنوي للموازنة سقف 3% من الناتج المحلي الإجمالي والدين العام 60% من الناتج، أما في لبنان فقد بلغت نسبة العجز السنوي 10% من الناتج وتخطّى الدين العام سقف 150% منه.

تبيّن الإحصاءات أن مجموع نفقات الدولة بين 1992 و2019 بلغ 250 مليار دولار ومجموع وارداتها لم يتخطّ 168 ملياراً، فبلغ العجز المجمع خلال الفترة 82 مليار دولار وطغى على النفقات طابع الإنفاق

الجاري الذي لا يفيد الاقتصاد. فقد استأثرت خدمة الدين العام ورواتب القطاع العام والانفاق على الكهرباء، مجتمعة، ثلاثة أرباع الانفاق الحكومي.

من البديهي أن تقود هذه السياسة الرعناء إلى ضعف العملة اللبنانية، وهنا جاء الدور الانتحاري لسياسة مصرف لبنان النقدية. فقد التزم المصرف المركزي، لإرضاء الدولة وتضليل الرأي العام، على اعتماد سعر صرف ثابت لليرة اللبنانية دون أن يكون لهذا السعر أسس واقعية. فاستنزف المركزي حتى سنة 2015 كل احتياطياته الخاصة لدعم الليرة وسعرها المصطنع. وبعد هذا التاريخ لجأ إلى استعمال ودائع المودعين في المصارف اللبنانية، بالترغيب (الفوائد الفاحشة) والترهيب، بحيث بلغت توظيفات المصارف في مصرف لبنان 70% من موجوداتها.

عندما حلّت الكارثة كانت ودائع المصارف في مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تقارب 100 مليار دولار يعجز المصرف المركزي عن إعادتها، لأنها تبخّرت عبر التدخّل الأعمى في سوق القطع، وإقراض الدولة لاسيما لتمويل الكهرباء.

خلافا لسياسة تجهيل الفاعل يمكن الإشارة إلى تراتبية المسؤوليات عن الكارثة التي وصل إليها لبنان واللبنانيون، المقيمون وغير المقيمين.

المسؤولية الأولى تقع على الدولة وسياساتها المالية، ثم تأتي سياسة مصرف لبنان النقدية. ولا يمكن تجريد المصارف من المسؤولية، فهي كانت تعلم أنها تمّول قطاعا عامّا بلا قعر، مع ذلك استمرت في توظيف موجوداتها لدى مصرف لبنان وفي سندات الخزينة، بالليرة وبالعملات.

ليس مفروضا في المواطنين إدراك المخاطر الكبرى للسياستين المالية والنقدية، بل كان يفترض بالأحزاب تنوير الناس وتحذير وزارة المالية والمصرف المركزي من عواقب سياساتهما الرعناء.

رغم جسامه الكارثة لا يبدو الرأي العام حاضرا لمحاسبة المسؤولين عنها، ربما لأنه لا يعرف القصة الحقيقية ويجهل من هم الفاعلون.

- دراسة مالية: 2023: سنة مراجعة قانون النقد والتسليف للبنان: الدورة الشاملة تطغى على أي نظام صرف لليرة - د. سهام رزق الله - جريدة الجمهورية في 04 كانون الثاني 2023

من المعروف في علم النقد، أنّه بعد سقوط الربط المرن لسعر الصرف واستحالة الانتقال إلى تعويم العملة الوطنية في اقتصاد جدّا مدولر، لا يبقى من مخرج لوقف نزيف النقد الناتج من انعدام الثقة، سوى اللجوء إلى

الربط الصارم، عبر إعادة النظر بقانون النقد والتسليف، مع اتجاه السوق نحو الدولار الشاملة الأكثر فعالية في ظرف الراهن، من أي نظام سعر صرف آخر (أو أقله مجلس النقد بشرط حسن الإلتزام به..). سنة 2023 هي سنة اتخاذ مجلس النواب الملف النقدي بين يديه، لمراجعة الواجهة القانونية النقدية ونظام سعر الصرف، على ضوء الانتقال الواقعي نحو الدولار الشاملة في جميع القطاعات، حفاظاً على الحد الأدنى من حق المواطنين بالقدرة الشرائية، للاستجابة إلى كل حاجاتهم المدولرة بشكل غير قابل للتراجع.. وذلك بغض النظر عن الاعتراف الرسمي بالدولرة، الذي لا بد أن يتم تقبله كما تمّ تقبل إزدواجية الدولار في السوق بالتسعير والدفع، وليس فقط بالإدخار.. فما هي شروط ذلك؟ وأي دروس من التجارب الدولية؟

تشير الأدبيات الإقتصادية وتجارب البلدان التي مرّت بحالات مماثلة، إلى جملة من الشروط الأساسية، كحدّ أدنى، وهي الآتي:

- 1- نظام مالي قوي وإشراف مالي سليم لاستبعاد احتمالية حدوث أزمات مصرفية في بيئة تفتقر إلى الإقراض كملأذ أخير؛
- 2- المالية العامة القوية التي تمنح اللاعبين في السوق ثقة كافية في استدامة السياسة المالية؛
- 3- أسواق العمل المرنة لتسهيل التكيف الاقتصادي الكلي استجابة للصدمات الخارجية.

مع العلم أنه لا توجد قائمة واحدة من المشاكل التي يجب على جميع الدول التي تعتمد الدولار الشاملة الرسمية معالجتها. فمعظم البلدان لديها خصائص هيكلية محدّدة.

بلدان مدولرة رسمياً		
Country	Year adopted	Currency adopted
Ecuador	2000	U.S. dollar
El Salvador	2001	U.S. dollar
Kiribati	1979	Australian dollar
Kosovo	1999	euro
Marshall Islands	1986	U.S. dollar
Micronesia	1986	U.S. dollar
Montenegro	1999	euro
Palau	1994	U.S. dollar
Panama	1904	U.S. dollar
San Marino	1999	Euro
Timor-Leste	2000	U.S. dollar

على سبيل المثال، بينما اختارت الإكوادور الدولار الرسمية الكاملة في خضم أزمة مالية نظامية مع تضخم مرتفع، وفي ظل نظام سعر صرف مرّن، انتقلت السلفادور إلى الدولار الرسمية في بيئة استقرار الاقتصاد الكلي وسعر الصرف الثابت. نتيجة لذلك، كان معدل تحويل العملة الوطنية إلى الدولار الأميركي مشكلة في

الإكوادور، وليس السلفادور. وبالمثل، في حين أنّ اختيار الغطاء القانوني الجديد لم يكن مشكلة في هذين البلدين، فقد كان موضوعاً رئيسياً للمناقشة في زيمبابوي في أوائل عام 2009.

من هنا، ضرورة أن تزن البلدان المعنية بعناية تكاليف وفوائد اعتماد عملة أجنبية كعملة قانونية. فبمجرد اعتماد قرار الدولار رسمياً، من الضروري سن إطار قانوني واضح، والذي يجب أن يوافق عليه المجتمع ككل بشكل مثالي.

وتعدّ الإكوادور وزيمبابوي مثالين على ذلك، حيث كان التضخم المفرط بالجوء الى الدولار الشاملة كملاد أخير، بغياب الثقة الكلي بمختلف سائر الأدوات، خصوصاً أنّ اقتصاداتهما كانت بالفعل في الواقع تعتمد على الدولار بدرجة عالية.

تتطلب الدولار الموافقة على التشريع الذي يحدّد الأساس القانوني للسياسة النقدية الجديدة، ومراجعة القانون الذي يحكم عمل المصرف المركزي. أي أنّ في لبنان، قانون النقد والتسليف « Code de la Monnaie et du Crédit » الذي يجب أن يكون تمتّ الموافقة عليه من قِبل المجلس النيابي، والذي ينطوي على تغييرات في قوانين المصرف المركزي وتشريعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً تعديل التشريعات المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي، لتعكس الظروف المتغيرة، بما في ذلك اللوائح المحاسبية أو التشريعات ذات الصلة، التي تسمح بتحويل المطلوبات والالتزامات المحددة أصلاً بالعملة الوطنية إلى العملة الجديدة.

يجب أن يحدّد التشريع الجديد دوراً بديلاً للبنك المركزي. وهذا يعني إعطاء البنك المركزي هدفاً مختلفاً وتعديل وظائفه ومسؤولياته وفقاً لذلك. على الرغم من أنّ البنك المركزي ليس ضرورياً تماماً في ظلّ الدولار الرسمية، إلا أنّ البنوك المركزية في الواقع استمرت في الوجود في معظم البلدان التي اعتمدت الدولار الشاملة الرسمية (الإكوادور والسلفادور والجبل الأسود...). كوسوفو وتيمور - لدهما سلطات مصرفية مركزية تمّ إنشاؤها بعد الاستقلال، والتي تلعب دوراً بارزاً في الإشراف على القطاع المالي.

يجب على البنوك المركزية ممارسة الإشراف المالي وإصدار اللوائح الاحترازية والإشرافية، وإدارة النقد (الأوراق النقدية والعملات المعدنية)، وإدارة الاحتياطات الدولية، وتوفير وظيفة مقاصة مركزية لنظام الدفع، والعمل كوكيل مالي وتسجيل حسابات الدولة، وإجراء دراسات الاقتصاد الكلي وتقديم المشورة للحكومات بشأن مختلف الملفات الماكرو - إقتصادية...

يجب حظر المسؤوليات النموذجية الأخرى للبنك المركزي، بما في ذلك طباعة الأوراق النقدية الجديدة (ولكن ليس بالضرورة العملات المعدنية الوطنية).

يجب على الحكومة والبنك المركزي إعداد ونشر جدول الدولار. لا توجد مدة محدّدة للفترة الانتقالية، يمكن أن تصل إلى أقل من 6 أشهر، كما هو الحال في الإكوادور، حيث تمّ تبني الدولار في خضم أزمة اقتصادية عامة بشكل عام، تعتمد مدة تنفيذ الدولار الرسمية على عدد من العوامل، بما في ذلك مستوى الدعم العام، ودرجة استقرار الاقتصاد الكلي، والخصائص المؤسسية مثل آجال استحقاق العقود التي تتعايش فيها العقود بالدولار والعملة الوطنية. ويجب أن تتيح الفترة الانتقالية وقتاً كافياً لشرح للعملاء الاقتصاديين مسار الدولار وكيفية العمل في ظل النظام النقدي الجديد.

يجب أن يحدّد جدول الدولار على الأقل تواريخ:

(1) التاريخ الذي سيصبح فيه سعر التحويل ساري المفعول، التاريخ الذي ستصبح فيه العملة الجديدة رسمياً قانونية؛

(2) عندما يتوقف البنك المركزي عن إجراء عمليات السوق المفتوحة.

(3) متى سيبدأ البنك المركزي في استبدال العملة الوطنية بالعملة الجديدة؛

(4) الفترة التي يُصرَّح خلالها بالعملتين بالتداول، والتاريخ الذي سيتم فيه التخلُّص التدريجي من أوراق العملات النقدية الوطنية؛

(5) التواريخ التي سيتم فيها تحويل الميزانيات العمومية للنظام المالي إلى «دولار»، وتدخل القواعد المحاسبية الجديدة لقطاع الأعمال حيز التنفيذ.

يجب التركيز بشكل خاص على النشر:

1- معدل التحويل لإعادة تصنيف الأسعار والأصول والالتزامات والعقود والمعاملات المالية بالعملة الوطنية إلى الدولار.

2- فترة انتقالية يتم خلالها الإعلان عن أسعار السلع والخدمات بكلتا العملتين، والتاريخ الذي يتوقف فيه استخدام العملة المحلية كوسيلة للمعاملات؛

من المهم أيضاً نشر حملة إعلامية تهدف إلى تحضر المؤسسات والرأي العام لخصائص النظام الجديد.. (الصحف والإذاعة والتلفزيون والإنترنت)، بالإضافة إلى الملصقات والمواد الإعلامية الأخرى. وتصل الاتصالات إلى الوكلاء الاقتصاديين وعامة الناس.

عندما تقوم دولة ما بالدولة، فإن أهم سؤال ينتظره الجميع، هو معدل تحويل العملة المحلية إلى العملة القانونية الجديدة.

يجب اعتماد سعر الصرف الأقرب إلى سعر السوق الذي يسمح للمتداولين بالتحويل بسرعة وسهولة بين العملتين. وثانياً، يتطلب معدل التحويل تغطية التزامات البنك المركزي الرئيسية بالمخزون الحالي لصافي الاحتياطيات الدولية بالعملات الأجنبية...

قرار حاسم آخر هو تحديد القاعدة النقدية التي يمكن تغطيتها بالاحتياطيات الدولية المتوفرة. يجب استخدام احتياطيات البنوك في المقام الأول لدعم تشغيل نظام الدفع، ولكن يمكن أيضاً أن تكون بمثابة أداة عازلة للسيولة. في الإكودور، تستخدم الاحتياطيات المصرفية لأغراض أنظمة الدفع، بينما في السلفادور تعتبر الاحتياطيات المطلوبة جزءاً لا يتجزأ من شبكة الأمان المالي.

من الناحية العملية، لا يمكن للبنوك المركزية في البلدان التي تعتمد على الدولار رسمياً توفير دعم السيولة، إلا إذا كان لديها احتياطيات دولية فائضة - والتي قد لا تكون كبيرة في اقتصاد قائم على الدولار - كما هو الحال في البلدان التي لديها نظام مجلس عملات. وتفضل بعض الدول إبقاء العملات المعدنية الوطنية بعد اعتماد الدولار الكاملة لأسباب مختلفة:

1- الاحتفاظ برمز وطني بمجرد إلغاء العملة الوطنية تدريجياً وإلغاء تداول الأوراق النقدية؛  
2- في الحالات التي يصبح فيها الدولار الأميركي العملة الرسمية، قد يكون من الصعب التعامل مع العملات المعدنية الأميركية بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية؛

3- قد تكون فئات العملات المعدنية الأميركية الشائعة الاستخدام قليلة جداً، بحيث لا تفي تماماً باحتياجات الفئات الصغيرة خاصة..

4- نقل العملات المعدنية لمسافات طويلة مكلف للغاية إذا تمّ قياسه من خلال التقييم. تستخدم كل من الإكوادور وتيمور الشرقية سلسلة من العملات المعدنية الوطنية، والتي يمكن تحويلها بالكامل إلى دولارات أميركية في بلديهما.

فترة التداول النقدي المزدوج: bimonetarisation. يؤدي الاضطرار إلى إدارة عملتين رسميتين إلى تكاليف سوق إضافية وأوجه قصور اقتصادية أخرى. يتعيّن على تجار التجزئة التعامل مع مجموعتين من الأوراق النقدية والعملات المعدنية، ويجب الإعلان عن الأسعار لبعض الوقت بالعملتين وفقاً لسعر التحويل الرسمي.

يجب على الحكومة والبنك المركزي إعداد خطة لوجستية مع جدول زمني للإجراءات الرئيسية التي يتعيّن اتخاذها. أثناء التحويل، يعدّ توزيع وتخزين العملات الورقية الجديدة والقديمة تحدياً كبيراً من وجهة نظر لوجستية.

كما ينبغي إبطال أوراق العملة الوطنية في وقت استبدالها بعملة الدولار الجديدة. تتضمن الأساليب المستخدمة عادة التفسير الميكانيكي وحرق الأوراق النقدية. من الأفضل القيام بذلك بشكل مركزي وليس بطريقة لامركزية، ويجب أن يتم دمجها مع نظام الإبلاغ عن العملات.

إنّ اعتماد عملة أجنبية كعملة قانونية له تكاليف وفوائد.

التكاليف الرئيسية المرتبطة بالدولة الرسمية مثل:

- (1) فقدان إيرادات طباعة العملة Gains de seignuriage ؛
- (2) قدرة محدودة أو معدومة على تقديم مساعدة مقرض الملاذ الأخير للمصارف المتعثرة؛
- (3) عدم وجود سعر صرف يستخدم كحاجز واق؛
- (4) عدم القدرة على تخفيض قيمة المطلوبات المالية المقومة بالعملة الوطنية من خلال الانخفاض الكبير في سعر الصرف، أو عن طريق زيادة التضخم.

في المقابل، فإنّ فوائد تبنيّ الدولار رسمياً هي:

- 1- تقارب التضخم المحلي مع التضخم العالمي؛
- 2- القضاء على مخاطر الصرف التي تخفّض أسعار الفائدة المحلية.
- 3- تحسين البيئة الملائمة للاستثمار بفضل استقرار التضخم وانخفاض أسعار الفائدة؛

4- غياب ما يسمّى بـ «الخطيئة الأصلية»، مما يساعد في تقليل مخاطر البلد مع اختفاء مخاطر عدم تطابق العملات من الميزانيات العمومية للاقتصاد.

5- استعادة الثقة من خلال خلق «صدمة إيجابية» بفك الربط مع المرحلة السابقة التي أدت الى الانهيار...

صحيح أنّ لكل خيار تحدياته وإيجابياته المرجوة، إلا أنّ الدولار الشاملة ليست أمنية أي بلد، إنما الملاذ الأخير بعد انعدام فعالية الخيارات الأخرى لأنظمة سعر الصرف... الآلية واضحة والمراحل دقيقة... والطابة تبقى في ملعب مجلس النواب...

### - تحقيق سياسي : أي بصمة سيتركها نتنياهو بين 13 رئيس حكومة على تاريخ إسرائيل؟ - جريدة الشرق الاوسط - 20 كانون الثاني 2023

المستشارون المحيطون برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، مشغولون كثيراً في البحث عن إجابة مقنعة لسؤال: ما هي البصمة التي سيتركها على التاريخ الإسرائيلي؟ فهو الذي غدا رئيس الحكومة لأطول مدة (15 سنة حتى الآن)، من مجموع 13 رئيس وزراء، دخل عامه الثالث والسبعين من العمر ويواجه محاكمة بثلاث لوائح اتهام بقضايا فساد صعبة. ويحتاج إلى «خبطة ثقيلة» تسجّل على اسمه وتحرره من وصمة الفساد.

وقد أقام نتنياهو حكومة يمينية صرف لأول مرة من دون حلفاء من الوسط الليبرالي، ذات أكثرية مضمونة (64 من مجموع 120 نائباً). ولكن هذه الأكثرية تجبره على اتخاذ قرارات وسن قوانين تتحكم به وتدفعه إلى جبهات يصطدم فيها مع حلفاء إسرائيل في الخارج وتفجر ضده غضباً جماهيرياً واسعاً.

فكيف يخوض نتنياهو هذه المواجهة. وهل ينجح في ترك بصمات تجعله قائداً تاريخياً لإسرائيل، أم تنهك قواه وتنتهي حياته السياسية في السجن؟

منذ قيام إسرائيل عام 1948، أنتخب في إسرائيل 13 رئيس حكومة، حرص الغالبية منهم على ترك بصمة يتباهى بها أو يخجل بها، لكنها سُجّلت على اسمه. بعضهم تركوا البصمة بسبب عمل قاموا به قبل الوصول إلى سدة الحكم العليا. فعلى سبيل المثال، كان ديفيد بن غوريون شاباً صغيراً عندما نظم تمرداً على مؤسس الحركة الصهيونية، ثيودور هرتسل، ورفض إقامة الدولة اليهودية في أوغندا وأصرّ على أن تقام في



شمعون بيرس لطالما تباهى بأنه كان صاحب مشروع تحويل إسرائيل إلى قوة نووية وبناء مفاعل ديمونة النووي. فعل ذلك عام 1958، عندما كان شاباً في الخامسة والثلاثين من العمر ويشغل منصب المدير العام لوزارة الدفاع. أما ليفي أشكول فكان أمين صندوق الحركة الصهيونية وفيما بعد وزيراً للمالية لمدة 11 سنة. وقبل قيام إسرائيل أخذ على عاتقه تزويد المستوطنات اليهودية بالماء، وقد تم تمويله بواسطة اتفاق مع الحكومة الألمانية النازية على السماح لليهود بأن يبيعوا أملاكهم وينقلوا المال إلى فلسطين وسجل على اسمه مشروع ضخ مياه الأنهر والجداول وتوزيعها كمياه شرب وري. واختتم حلمه بمشروع تحويل مجرى نهر الأردن وإقامة «مشروع المياه القطري» عندما كان رئيساً لشركة المياه «مكوروت.»

أما أرئيل شارون فسجل على اسمه اختراق ثغرة الدفرسوار واحتلال بقعة غربي قناة السويس ومحاصرة قوات الجيش الثالث المصري. وقد فعل ذلك بقرار فردي ضد إرادة قيادة الجيش عندما كان جنراً في جيش الاحتياط. ومناحم بيغن سجل على اسمه أنه كان قائد المعارضة اليمينية الذي بادر إلى الانضمام لحكومة ليفي أشكول عام 1967 وإقامة أول حكومة «وحدة وطنية». وقد فعل ذلك من دون اشتراط الحصول على منصب وصار نموذجاً للتواضع الذي لم يتسم به قادة سياسيون آخرون في ذلك العصر.

-حل الميليشيات اليهودية

منصب رئيس الحكومة يظل مختلفاً عن إنجازات آخرين في الدولة، وحتى عندما يكون في ملف إنجازاتهم شركاء آخرين، يظل الرصيد الأول لهم، سلباً أو إيجاباً. وفي جردة تاريخية تبدو أبرز بصمات رؤساء حكومات إسرائيل على النحو التالي:

ديفيد بن غوريون: مؤسس الدولة العبرية الذي دخل في نقاشات حادة مع عدد من رفاقه الذين لم يوافقوا على قرار التقسيم وحسم الأمر بتأييده. وفي رئاسته الحكومة سجلت على اسمه برامج ومشاريع عدة ترك فيها بصمات واضحة، أهمها قراره الصارم بحل جميع الميليشيات المسلحة للحركة الصهيونية وإقامة الجيش الإسرائيلي ليكون القوة العسكرية القانونية الوحيدة. وقد فرض هذا القرار بقوة السلاح وأغرق سفينة (أطلينا) التي حملت أسلحة ومقاتلين من اليمين.



وسجل على اسم بن غوريون أيضاً الاتفاق الذي وقعه مع حكومة ألمانيا في العام 1952، وبموجبه تم دفع مليارات الماركات (وفيما بعد اليوروات) تعويضاً عن ممارسات النازية ضد اليهود. ودفعت بعض هذه الأموال مباشرة إلى الحكومة الإسرائيلية التي استخدمها بن غوريون لتمويل عمليات الهجرة الجماعية لليهود من دول الغرب والدول العربية. وقد تضاعف عدد اليهود في حينه من 650 ألفاً إلى 1.37 مليون نسمة. وشمل الاتفاق دفع رواتب شهرية من الحكومة الألمانية بشكل مباشر لمئات الوف المواطنين الإسرائيليين اليهود الناجين من المحرقة وما زالت تدفع حتى اليوم.

استقال بن غوريون عام 1953، ثم عاد إلى الحكم عام 1955 وبقي فيه حتى العام 1963 عندما أعلن

اعتزاله. وحل محله لمدة سنتين موشيه شريت الذي كانت بصمته أنه «قائد ضعيف». ورغم أنه كان معتدلاً سياسياً تم توريثه في عمليات حربية بشعة في غزة والضفة الغربية. وسجلت على اسمه خطة فاشلة لدق الأسافين بين جمال عبد الناصر والولايات المتحدة الأميركية، فقد أرسلت المخابرات مجموعة جواسيس إلى مصر لتفجير مرافق أميركية. ولكن المخابرات المصرية كشفت الخطة واعتقلت العملاء وأعدمت عدداً منهم.

-ضم أراضٍ عربية-

بعد شريت، أُنتخب ليفي أشكول رئيساً للحكومة في العام 1963، وسجل على اسمه أنه ألغى الحكم العسكري عن المواطنين العرب (فلسطينيين 48)، وأنه شنّ حرب 1967 (التي لم يكن متحمساً لها، لكنه رضخ لضغوط الجنرالات، موشيه ديان وزير الدفاع، وإسحق رابين رئيس الأركان، وأرنيل شارون عضو رئاسة الأركان)، فاحتل سيناء المصرية والجولان السوري وال الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد وفاة أشكول عام 1969، انتخبت غولدا مئير كأول امرأة رئيسة حكومة. وسجلت على اسمها أنها أقرت «سياسة الاغتيالات للفلسطينيين» الذين خططوا و نفذوا الهجوم على الرياضيين الإسرائيليين في ميونيخ سنة 1972. وقد رفضت عروض الرئيس المصري أنو السادات لمفاوضات سلام، ووافقت على مشروع روجرز الأميركي للسلام، لكنها عملت كل ما في وسعها لإجهاض رغبة الأميركيين في تطوير تلك المبادرة. وقد أدت سياسة الرفض التي قادتها إلى اندلاع حرب أكتوبر (تشرين الأول) عام 1973 التي اعتبرت في إسرائيل «فشلاً وفساداً». واضطرت إلى الاستقالة عام 1974 بعد مظاهرات ضخمة لليمين.

-اغتيال واعتراف بالفلسطينيين-

حل إسحق رابين محل مئير، وسجل على اسمه قرار تحرير الرهائن من الطائرة الفرنسية التي اختطفها فلسطينيون إلى عينيتيه في اوغندا عام 1976. وقد كانت عملية عسكرية معقدة ومغامرة لكنها انتهت بنجاح رغم مقتل قائد القوات الإسرائيلية، يونتان ننتياهو (شقيق رئيس الحكومة الحالي). وقد وضعت إسرائيل في

زمن رابين قواعد حماية مشددة في المطارات تحولت إلى نهج في جميع دول العالم.



وسجل رابين على اسمه، أنه استقال من رئاسة الحكومة، لمجرد نشر خبر صحفي عن قيام زوجته بفتح حساب بنكي في الولايات المتحدة عندما كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن، ففي حينه كان محظوراً على الإسرائيليين فتح حساب بنكي في الخارج. وقد أقام اليمين مظاهرات صاخبة ضده. وبعد استقالته، فاز اليمين بقيادة مناحم بيغن في الحكم.

ولكن رابين عاد لدورة ثانية عام 1992، وسجل على اسمه اختراقاً في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاقيات أوسلو، ثم اتفاق السلام مع الأردن. كما سجل في تاريخه قرار تشكيل حكومة بالاعتماد على أصوات النواب العرب في الكنيست، من حزبي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بقيادة النائب توفيق زياد والحزب الديمقراطي العربي بقيادة النائب عبد الوهاب دراوشة. وبسبب هذه الانعطافة الحادة في السياسة الإسرائيلية، شنّ اليمين المعارض برئاسة نتنياهو حملة احتجاج ضخمة فاتهم رابين بالخيانة ورفع أتباعه صوراً مفبركة له بلباس ضابط في الجيش النازي، لتنتهي هذه الحملة باغتيال رابين برصاص الطالب الجامعي اليميني، يغال عمير.

-اتفاق سلام صادم

قاد مناحم بيغن، أول حكومة يمين في إسرائيل عندما فاز بالانتخابات عام 1977 وأثار فوزه فزعاً في الشارع

الإسرائيلي. لكنه طمأن الجمهور باختياره أحد زعماء حزب العمل موشيه ديان وزيراً للخارجية، وتحالف مع حزب الوسط برئاسة يغئال يدين. وعندما خرج الرئيس المصري أنور السادات بمبادرته لزيارة إسرائيل، تجاوب معه ووقع على اتفاق سلام صادم لرفاقه في اليمين، فقد انسحب من سيناء بالكامل وثبتت بذلك مبدأ الانسحاب الإسرائيلي إلى آخر شبر من حدود 1967 ومبدأ إزالة المستوطنات اليهودية من الأرض المصرية.

وتضمن الاتفاق اعترافاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومع أن بيغن أمر بشن غارات تسببت في دمار المفاعل النووي في العراق عام 1981، وشن حرب لبنان الأولى بغرض القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية 1982، فقد سجل في اليمين الإسرائيلي كقائد مهزوم، وأنهى حياته السياسية في عزلة فرضها على نفسه وبقي فيها حتى وفاته.

في العام 2017، صدر كتاب لايرز تدمور بعنوان «لماذا أنت تصوت لليمين لكنك تحصل على اليسار». يقول فيه، إن بيغن أضع فرصة فرض عقيدة اليمين في الحكم، خصوصاً بمواجهة أجهزة القضاء واحترام الدولة العميقة. يذكر، أن تدمور هذا هو أحد المقربين من نتنياهو وأدار معركته الانتخابية عام 2019، وعندما يدخل نتنياهو في جدل مع أحد قادة الليكود حول سياسته اليمينية الجديدة المتطرفة، يسأله «هل قرأت كتاب تدمور؟»

-مؤتمر مدريد

جاء بعد بيغن شمعون بيرس الذي أقام حكومة وحدة مع الليكود برئاسة إسحق شمير، في العام 1984، وتبادل كلاهما رئاسة الحكومة لسنتين. وتم خلال حكمهما جلب 5000 يهودي من إثيوبيا بعملية شبه عسكرية.

ولكن فترة الحكم انقطعت، عندما كشف شمير عن أن بيرس يدير من ورائه مفاوضات في لندن مع الملك حسين، حول سلام إسرائيلي - أردني - فلسطيني. وبقي شمير رئيساً للحكومة حتى العام 1992، وسجل على اسمه انفجار الانتفاضة الأولى للفلسطينيين، عام 1987، التي حاول قمعها سوية مع رابين.

كما سجل على اسمه استقبال مليون يهودي من دول الاتحاد السوفياتي المنهار، والمشاركة في مؤتمر مدريد

للسلام سنة 1991.

وفي الهجرة اليهودية الأخيرة قفزت إسرائيل درجات عدة إلى الأمام علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً؛ إذ إن الهجرة حملت معها أدمغة علماء وأطباء كبار ومتقنين وفنانين وأدباء. وفي مؤتمر مدريد وضع الأساس الأول للاعتراف بحقوق الفلسطينيين. اشتهر شمير بتصريح تحول إلى بصمة وهوية؛ إذ قال «سنظل نفاوض حتى نهاية العمر». وفي الانتخابات التالية سقط وفاز بالحكم رابين.

-الانسحاب من غزة-

بعد اغتيال رابين تولى رئاسة الحكومة شمعون بيرس لبضعة أشهر، ليفوز عليه نتنياهو ويقيم حكومته الأولى في 1996. وفيها تبنى اتفاقيات أوسلو ونفذ قسماً آخر منها (الانسحاب من الخليل ومن 13 في المائة من الضفة الغربية)، لكنه عاد وحكم عليها بالشلل. ولكن الجمهور الإسرائيلي أسقطه عن الحكم وانتخب إيهود باراك عام 1999، الذي كان أول إنجاز مهم له الانسحاب من لبنان بشكل أحادي الجانب. وسجل على اسمه أيضاً تصريحه بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بينه وبين ياسر عرفات، أن «لا يوجد شريك فلسطيني لعملية السلام»، وهي كلمات تحولت إلى عقيدة في إسرائيل وبسببها يتواصل ويتفاقم الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ولكن باراك زاد الطين بلة، بأن أضاف إلى فشله قرار السماح لرئيس المعارضة أرئيل شارون أن يقوم بزيارة استفزازية لباحات الأقصى، فاشتعلت الانتفاضة الثانية. باراك دفع ثمناً لفشله فلم ينتخب رئيساً للحكومة بعد أن هزمه الجنرال شارون وكان معروفاً عنه أنه «قائد يميني متطرف وبلطجي». شارون أدار حرباً للتخلص من ياسر عرفات فحاصره في قطاع غزة برام الله. وانتهت هذه المعركة فعلاً بغياب عرفات. ولكن بعد عرفات، بدأ شارون يفتش عن حلول للصراع مع الفلسطينيين وتحدث عن ضرورة التخلص من الاحتلال الإسرائيلي. وقام بانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة بعد أن هدم 21 مستوطنة هناك. واشتهر شارون بمقولة سياسية مهمة لتفسير تغيير مواقفه هي «ما تراه من هنا من مقعد رئيس الحكومة، لا تراه من هناك (أي من مقعد المعارضة)». لكن شارون لم يستطع إكمال مهمته لأسباب صحية ورحل بموت سريري.

جاء إيهود أولمرت بعد شارون الذي ترك بصمات خاصة به لأتباعه؛ فقد أغار على المفاعل النووي في سوريا، وشن حرب لبنان الثانية، وتوصل إلى شبه اتفاق مع الرئيس السوري حول السلام بين البلدين، لكن الولايات المتحدة اعترضت فتم تجميد الاتفاق. ثم عرض مشروع سلام على الرئيس الفلسطيني محمود عباس على أساس «حل الدولتين». وعندها تفجرت قضية الفساد ضده اضطر إلى الاستقالة وحكم عليه بالسجن الفعلي وأمضى سنة ونصف السنة فيه.

#### -دخول العرب الحكومة

نتنياهو هو جاء بعد أولمرت في العام 2009 وبقي في الحكم حتى 2021، عند سقوط حكومته بفوز تحالف غير مسبق في السياسة: فقد تحالف حزب يمينا الذي يعدّ أكثر يمينية من حزب نتنياهو، مع سبعة أحزاب من الوسط واليسار، بينها القائمة العربية الموحدة للحركة الإسلامية بقيادة النائب منصور عباس. ومع أن هذه الحكومة لم تترك بصمات خاصة، إلا أن منحها الأحزاب العربية شرعية في الشراكة في حكم إسرائيل كان علامة فارقة.

إلا أن التجربة لم تتكلل بالنجاح التام ولم يوافق عليها 66 في المائة من اليهود على اعتبار أن إسرائيل دولة يهودية ولا يجوز إشراك العرب في حكمها. وقد استغل نتنياهو هذه المسألة ليبنى عليها دعايته الانتخابية وفاز في النهاية بالحكم من جديد. وأقام حكومة يمين صرف.

#### -سنوات نتنياهو العجاف

يمكن وصف سنوات حكم نتنياهو في السنوات ما بين 2009 - 2021 بـ«السنوات العجاف». فهو لم يدفع بأي خطوة جديدة للأمام يترك خلفه بصمة. وسجّل في تاريخه خوض معركة صدامية مع الإدارة الأميركية برئاسة باراك أوباما لأول مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين الحليين. وقد دار الخلاف حول معارضته الاتفاق النووي مع إيران. كما دخل نتنياهو في صدام مع قادة الجيش والمخابرات الإسرائيلية وانشغل في آخر ثلاث سنوات في التحقيقات معه حول قضايا الفساد. لكن حكمه شهد مرحلة ازدهار عندما تولى دونالد ترمب الرئاسة الأميركية وطرح صفقة القرن وتوصل إلى اتفاقيات إبراهيم للسلام مع الإمارات والبحرين اتسعت

لتشمل السودان والمغرب. ومع أن اليمين المتطرف هاجمه على بند في السلام مع الإمارات تنازل بموجبه عن بند في الصفقة ينص على ضم 30 في المائة من الضفة الغربية، إلا أن اليمين لم يردّ بدأً من الوقوف وراء نتنياهو للعودة إلى الحكم وهكذا فاز معه بالحكم من جديد.

والآن تقف محاكمته حجر عثرة في إدارته الحكم بشكل سليم. لذلك يكرس جل اهتمامه لإحداث انقلاب ضد جهاز القضاء كي يفلت من المحاكمة. وفي هذه الأثناء يفتش نتنياهو عن مسارات تجعله يترك بصمات في التاريخ الإسرائيلي تبرزه كقائد تاريخي. وهو يتطلع إلى جبهات عدة يمكنها أن توفر له هذا الحلم، أهمها «الموضوع الإيراني، وتوسيع اتفاقيات إبراهيم وإقامة الشرق الأوسط الجديد». في موضوع إيراني يطمح لأن يقضي على مشروعها النووي ومشروع الهيمنة على المنطقة ويدفع نحو إسقاط النظام. لكنه لأجل ذلك يحتاج إلى علاقات متينة مع الإدارة الأميركية، ولكي تكون كذلك عليه أن يحدث تغييراً في الوضع الفلسطيني، أو على الأقل أن يبقى على هذا الوضع كما هو من دون تدهور جديد. وهنا يصطدم مع حلفائه الذين كبلوا يديه باتفاقيات توسيع الاستيطان وتسليم المتطرفين إدارة شؤون الفلسطينيين. ويصطدم أيضاً مع معارضة شعبية قوية تنامي قوتها من أسبوع إلى آخر.

المعارضون لنتنياهو يرون أن جهوده ستكون أصعب من تفتيش عن إبرة في كومة قش هائلة الحجم. والمقربون من نتنياهو يرون أنه داهية سياسية سيتمكن من الإفلات من القيود واختراق الأطواق التي فرضها على نفسه، ويترك بصماته بالتالي على المجتمع الإسرائيلي «بل وأبعد من ذلك».

- تحقيق مالي اقتصادي: نظرية يتخبط الجميع في كيفية تحويلها إلى تطبيق.. إعادة تكوين الودائع... بين الخيال العادي والخيال المجنح! - باسمه عطوي - جريدة نداء الوطن - 23 كانون الثاني 2023

يحتل ملف إعادة أموال المودعين حيزاً كبيراً من نقاشات السياسيين والمصرفيين والخبراء والناس العاديين منذ إندلاع الأزمة قبل ثلاث سنوات، من دون أن يحصلوا (أي المودعين) على أجوبة تطمئنهم على مصير جنى أعمارهم. بل على العكس تماماً، الحلول التي يتم تسويقها تشي بأن المنظومة السياسية المصرفية تضيّع

المزيد من الوقت من خلال طروحات لم تُؤت ثمارها حتى الآن، وإذا نفذت الوعود فإنها ستأخذ عقوداً طويلة إذا سارت الامور كما يتم إفتراضها في الخيال اليوم.

من هذه الطروحات ربط تحقيق النمو الاقتصادي وعودة التدفقات المالية بإعادة تكوين الودائع تدريجياً. علماً أن مجلس النواب يناقش حالياً قانون إستعادة التوازن المالي، الذي يحتل بند إعادة أموال المودعين جزءاً أساسياً منه. وتبارى الكتل النيابية في تسجيل النقاط على الحكومة التي إفتרכת في 30 حزيران 2022 إنشاء صندوق لحماية حقوق المودعين، من دون أن تقدم إلى الآن أرقاماً والتزامات نهائية مبنية على اساس علمي قابل للتنفيذ. وهذا يعني أن هذا الملف لا يزال يدور في حلقة مفرغة.

هل تحقيق النمو الاقتصادي وعودة التدفقات المالية على المصارف، هو الأمل الوحيد الذي على المودعين الرهان عليه لإستعادة أموالهم؟ أم أنه اقتراح غير واقعي لأسباب علمية وموضوعية؟ «نداء الوطن» إستمزجت آراء وزراء سابقين ومصرفيين وإقتصاديين حول هذا الطرح. فكانت المقاربات من زوايا متعددة، لكنها أجمعت على نقطة أساسية هي: من يراهن على النمو الاقتصادي لإعادة أموال المودعين، كمن يبيعهم السمك في البحر!!!

### **كنعان: الحل عبر قانون التوازن المالي... والمسؤولية على المصارف ومصرف لبنان والدولة**

يقارب رئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان ملف إعادة أموال المودعين من زاوية قانون إعادة التوازن المالي الذي تدرسه لجنة المال والموازنة في مجلس النواب حالياً، ولا سيما «صندوق التعافي لحماية المودعين» المنصوص عنه في القانون. ويكرر لـ«نداء الوطن» موقفه الذي سبق أن أعلنه من مجلس النواب. فيقول: «المودع لا ذنب له في تحمل كل هذه التبعات منذ بداية الازمة، في حين أن المصارف ومصرف لبنان والدولة، هي من تتحمل مسؤولية في هذا الموضوع». مشدداً على أن «هذا هو موقعي منذ 3 سنوات الى اليوم. ولذلك رفض النواب المستقلون وكل الكتل في إجتماع لجنة المال الاخير الصيغة التي وردت من الحكومة للانتظام المالي، وذلك بعد 3 سنوات على الانهيار ومن دون أرقام نهائية. وطالبت الحكومة ومصرف لبنان والمصارف بتحمل المسؤولية.»

ويسأل كنعان: «كيف علينا معالجة فجوة مالية تقول الحكومة إنها تبلغ 73 مليار دولار، وليس لدينا الحجم

الحقيقي للودائع ولا موجودات المصارف، التي هي مسؤولة ولم يتم تقييم موجوداتها. فكيف يمكن الحديث عن عملية توزيع وتحميل خسائر من دون أن تؤثر على حقوق المودعين؟.»

يعتبر كنعان أن «كل القوانين المالية التي مرت وستمر ليست اهم من قانون إعادة التوازن المالي. فاذا لم تتم معالجة الفجوة المالية وحقوق الناس ومسألة الودائع، فعلى أي أساس يكون هناك كابيتال كونترول وإعادة هيكلة وخطة تعاف اقتصادي؟ فكل ما يترابط بهذا الموضوع لا يزال مبهماً.»

ويختم: «إعادة جذب المستثمرين والاموال الى لبنان بحاجة بالدرجة الاولى لإستعادة الثقة بالنظام المصرفي من خلال إعادة هيكلته وتنفيذ الاصلاحات المطلوبة.»

**أفيوني: هرطقة مالية... ولا أساس علمياً لشعارات قدسية الودائع وإعادة تكوينها**

يرى وزير الدولة السابق للإستثمار والتكنولوجيا والخبير المصرفي عادل أفيوني ردّاً على سؤال «نداء الوطن» أن «شعارات إعادة تكوين الودائع ومثلها شعارات قدسية الودائع وغيرها، هي وعود وليس هناك من أساس علمي لها. تتكرّر من وقت الى آخر ومنذ ثلاث سنوات بغرض الاستهلاك المحلي. ولم يقم أصحابها حتى الآن أي طرح علمي بالأرقام لتحقيقها». سائلاً: «لماذا لا يقدم اصحاب هذه الشعارات ترجمة علمية لطروحاتهم؟ لسبب واضح هو أن هذه الوعود لا تستند الى أي منطق مالي أو علمي، وتناقض حقيقة الأرقام وتتجاهل ضخامة حجم الفجوة المالية نسبة لحجم الاقتصاد.»

يضيف: «هي اذاً طروحات لا تخدم المودعين ولا تعالج الازمة، بل تمنّيهم بالأمال وتؤجل الحلول الحقيقية والاصلاحات الجذرية. وتمدّد للوضع القائم وتساعد الطبقة الحاكمة على شراء مزيد من الوقت، لحماية مصالحها وتجنبها تكبد أي خسارة او محاسبة». مشيراً إلى أن «تأجيل الحلول وتجنب الإصلاحات الجذرية هو عملياً امعان في استنزاف المودعين، الذين لا يزالون ومنذ 3 سنوات الى اليوم أول من يستوعب خسائر المصارف. وهذا الوضع هو أكبر هرطقة مالية وجريمة بحق المودع والقطاع والاقتصاد.»

يلفت أفيوني إلى أن «المودع منذ بداية الازمة وحتى الآن، رهينة التعاميم المتعدّدة والليلرة المقنّعة، ولا يستطع سحب وديعته إلا مع اقتطاع. وكل عملية اقتطاع من وديعة هي عملية تخفيف من خسائر المصارف،

وهذا النمط مستمر طالما هناك وعود بخطط لا ترجمة عملية لها». شارحاً أنه «بالعودة الى الارقام وحجم الفجوة المالية في الودائع، وحسب أرقام الخطط المتداولة من الحكومة وغيرها وبتلخيص سريع، فإن حجم الودائع المتبقية حوالى 95 مليار دولار، وحجم الودائع التي تعالجها الخطط المطروحة عبر أشكال متعدّدة من الاقتطاع والاقطاع المقنّع، والتحويل الى ليرة على أسعار صرف متعدّدة واعادة الجدولة هو حوالى 60 مليار دولار. وهذه الودائع للتوضيح بمعظمها ستتكبّد خسائر فعلية، بسبب المعالجة المطروحة والتمديد والتحويل المجتزأ الى ليرة.»

يضيف: «يبقى حوالى 35 مليار دولار من الودائع لا معالجة واضحة لها بعد، ويتم نقلها الى صندوق خاص مسنود بأصول الدولة. ولنفترض جدلاً أن ما يسمى إعادة تكوين الودائع يطال فقط ما لم تتم معالجته أي 35 مليار دولار، من أين تتم ما تسمى إعادة تكوين هذه المليارات؟»

ويسأل أيضاً: «هل تتم إعادة تكوينها من المصارف ومن أرباح المصارف المستقبلية؟ علماً أن المصارف خسرت كل رساميلها ويجب إعادة رسملتها أولاً حتى تعود الى ممارسة دورها؟ وهل من مساهم مستعد أن يعيد رسمة قطاع مصرفي إذا كان هناك 35 مليار دولار فجوة متبقية في الودائع (أي أضعاف أضعاف الرساميل) مطلوب إعادة تكوينها أولاً قبل أن يتقاضى أي مردود؟»

يشير أفيوني الى أنه «حتى إذا افترضنا ذلك كم سنة من الأرباح، هي أضعاف أضعاف الرساميل، يجب على المصارف تحقيقها لتغطية مثل هذه الفجوة؟». مؤكداً أن «هذا الطرح بالأرقام مستحيل وغير واقعي، نظراً لحجم الخسائر المهول في الودائع نسبة لرساميل المصارف. أم أن إعادة تكوين الودائع ممكن من أصول الدولة وأرباحها كما يتم الترويج له منذ بداية الازمة؟ إذاً هم يستخدمون شعار إعادة تكوين الودائع لإعادة تسويق وفرض حلول تعتمد على إستخدام اصول الدولة وإيراداتها، لتعويض خسائر المصارف وهذا على الأغلب هو المقصود.»

يشدد أفيوني على أن «استخدام أصول الدولة لتسديد ديون البنك المركزي، وسد الفجوة في القطاع المالي هرطقة مالية وقانونية تناقض بديهيات المبادئ المالية والمصرفية. والأخطر أن شأنها أن تشرّع للمؤسسات الاستثمارية الدولية، من حاملي اليوروبوند ان تطالب بدورها، بألوية الاستيلاء على اصول الدولة والبنك المركزي، لتسديد ما يستحق لها من ديون سيادية. إذ ان حاملي سندات اليوروبوند أولى

بالتراثبية المالية القانونية من حاملي سندات المركزي. وإنعكاسات مثل هذا الطرح اذاً خطيرة ومنتشعبة.»

ويعتبر أن «هذا الطرح يناقض طبعاً مبادئ بديهية في العدالة الاجتماعية، وفي ضرورة استخدام أصول الدولة لمصلحة كل الشعب اللبناني بعدالة. فهي للإستثمار في المؤسسات والخدمات والبنى التحتية والدعم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتعليم، وليس استخدامها لتسديد ديون البنك المركزي تجاه مؤسسات خاصة.»

ويختم: «إن هذا الطرح يناقض واقع الارقام كذلك. إذ إن أصول الدولة من المستحيل ان تبلغ قيمتها اليوم اكثر من 20 مليار دولار، حسب التقديرات العلمية الحالية. ومن المستحيل أن تحقق أرباحاً عالية قبل أن يتم الإستثمار الجدي بها. فكيف ممكن أن يسددوا فجوة 35 مليار دولار من وراء أصول لا تتعدى قيمتها 20 مليار دولار أو من وراء ارباحها؟ وكم سنة من الإستثمار ومن النمو العالي ومن الارباح الهائلة نحتاج قبل أن تتم تغطية مثل هذه الفجوة؟»

### عبود: بيع أصول وشركات ومؤسسات الدولة... ومنح المودعين ثلثي أسهمها

يعتبر الوزير السابق فادي عبود أن «الاتكال على تحقيق النمو لإعادة الودائع هو طرح وهمي كلياً». شارحاً لـ«نداء الوطن» أن «الفجوة المالية هي نحو 100 مليار دولار، وإعادة تكوين هذا النوع من المبالغ يتطلب عشرات السنوات». مشدداً على أن «التعامل مع هذا الموضوع يجب أن يتسم بالواقعية، لا سيما أننا بلد غير تنافسي وغير جاذب للإستثمار. فالإستثمار في القطاع الصناعي مثلاً لا يمكن أن يكون منافساً، بسبب إرتفاع أسعار الطاقة الصناعية في لبنان، التي هي أعلى من الدول الاوروبية مثلاً.»

يؤكد عبود أن «إعادة الثقة والاستثمار وخلق فرص عمل في لبنان، لن يتحقق خلال بضع سنوات بل لعقود». لافتاً إلى أن «هناك عدة طرق أخرى لإعادة أموال المودعين، ومنها إصلاح القطاعات الإنتاجية التي تملكها الدولة كالكهرباء مثلاً والقيام بمناقصة مزايده عالمية لبيعها، وكونها الشركة الوحيدة لإنتاج الكهرباء في لبنان، يمكن أن يصل سعرها إلى عدة مليارات من الدولارات، لأنه من المفروض أن تكون شركة رابحة.»

ويشير إلى أنه «عندها يمكن فتح المجال لكل مودع بإمتلاك أسهم بها بحسب قيمة ودائعه. وهذا ما يطبق أيضاً على شركة الطيران والمرافأ والمطار والريجي والقنب الهندي. أي إستعمال أصول الدولة لرد جزء من ودائع المودعين، من دون المس بحقوق بقية الشعب اللبناني فيها»، مشدداً على «أن تنمية مؤسسات الدولة وتطويرها، يعود بالفائدة على كل الشعب اللبناني، الغني والفقير لأن الجميع سيستفيد من خدماتها.»

ويختم: «الشركات التي ستملك هذه الاصول، ممنوع عليها أن تكون حصتها أكثر من الثلث. والثلثان من حصة المودعين، وهي الطريقة الافضل لكي تتمكن من إعادة أموالهم.»

### نحاس: تحميل المسؤولية لمن حصد ارباحاً بعشرات المليارات نصباً واحتياطياً

يشير أمين عام حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» الدكتور شربل نحاس لـ«نداء الوطن» الى أن «السياسيين في لبنان يختبؤون وراء الكلام عن الدفاع عن الودائع للهروب من أبسط مسؤولياتهم. فالبلد بكل قطاعاته إلى مزيد من الإنهيار، في حين أنهم يتخذون من الدفاع عن المودعين كحجة لعدم القيام بأي خطوة حقيقية لمنع الانهيار». لافتاً إلى أن «هناك مودعين لا يزالون يملكون ودائع بالليرة اللبنانية، وليس هناك أي مسؤول يثير قضيتهم، أو يتحدث عن التفريط الذي حصل بكل المدخرات الاجتماعية للصناديق والنقابات ومؤسسات الدولة.»

يضيف: «الودائع تبخرت وطارت لأن المصارف أفلست. وعلاقة المودع هي محصورة بالمصرف الذي يتحمل مسؤولية كيفية تشغيله أو تعامله مع أموال المودعين، وهذه ليست مسؤولية الدولة. المصارف أساءت الامانة في إستعمال الأموال التي من المفترض أن تكون مسؤولة عنها وحققت أرباحاً خيالية منها كان يتم إعلانها.»

يرى نحاس أنه «قبل القول للمودعين أنكم ستحصلون على أموالكم بعد سنوات، لا يجوز أن لا يتحمل أصحاب المصارف مسؤولية الفعل الذي إقترفوه، وهذه هي البداية التي يجب أن نبدأ بها». معتبراً أن «ما حصل هو عملية إحتيال موصوفة، لأن كل المسؤولين في القطاع المصرفي كانوا يعلمون أن الافلاس واقع لا محالة. ولهذا قامت المصارف الاجنبية بالانسحاب من السوق اللبناني. وبقيت المصارف التي إرتضت عمداً القيام بعملية نصب وإحتيال، مقابل تحقيق أرباح بعشرات المليارات للمسؤولين مباشرة عن تبديد

مدخرات الناس.»

ويختم: «كل الكلام عن السعي لحماية المودعين والحفاظ على الاحتياطي الالزامي هو سمك بالبحر.»

**طويلة: اجراءات لتقليص فجوة الودائع 40-50 ملياراً... ثم نرد ما يتبقى تدريجياً**

يشرح الخبير الاقتصادي جان طويلة لـ«نداء الوطن» أنه «لا يمكن مقارنة ملف الودائع من منطلق شعبي، بل علينا التعاطي معه وفق مبدأ الواقعية والمسؤولية. بمعنى أننا نعاني من فجوة مالية نتيجة إستعمال المصرف المركزي لأموال المودعين الذين وضعوها في المصارف». لافتاً إلى أن «هذا الأمر ليس من جديد وبدأ منذ أواخر العام 2014، لتمويل الدولة وتثبيت سعر الصرف وسياسة الدعم. والنتيجة أن أموال المودعين موجودة «ورقياً» في المصارف.»

ويشير طويلة إلى أنه «في الواقع لا يملك مصرف لبنان إلا ما تبقى من إحتياطي المصارف الموجودة لديه. وهي في تناقص مستمر نتيجة تدخله عبر منصة صيرفة، وهو يصرف 25 و 30 مليوناً يومياً من الاحتياطي أو ما تبقى من أموال المودعين. ومنذ بداية الازمة في تشرين 2019 كان حجم هذا الاحتياطي 31 مليار دولار، أما حالياً فلا يتجاوز 8 مليارات على الاكثر.»

يضيف: «هذا عملياً يعني أن هناك فجوة بين ما يملك المركزي، وبين ديونه تجاه المصارف كي تتمكن من رد الودائع. وهي تقدر بـ77 مليار دولار. ومن دون إقفال هذه الفجوة لا يمكن إعادة أموال المودعين»، موضحاً أن «الناتج المحلي اليوم هو 16 ملياراً تقريباً، ما يعني أن الفجوة هي اكبر من حجم الاقتصاد اللبناني بخمسة اضعاف، وهذه هي المشكلة الحقيقية.»

يرى طويلة أن «الكلام عن أن رد الودائع عبر النمو الاقتصادي هو كلام غير مسؤول. وهذا الاستخفاف في التعاطي مع الشأن العام أوصلنا إلى ما نحن فيه. والجميع يعلم الدور السلبي للجنة المال والموازنة، وعلى رأسها النائب إبراهيم كنعان، في عدم إقرار أي إصلاح من خلال التشكيك في أرقام الفجوة المالية الذي أدى الى عرقلة مسار التعافي المالي.»

يضيف: «المطلوب أن يحصل نمو في الاقتصاد اللبناني، ما يزيد عن (double digit growth) خلال عشرات السنين لإعادة أموال المودعين من جهة والنهوض بالاقتصاد اللبناني. وهذا الامر غير واقعي!». مشدداً على أن «الربط بين النمو الاقتصادي وإعادة الودائع أمر منطقي، لكن ضمن أطر وإجراءات لتخفيف هذه الفجوة وآليات تمكن من رد جزء من الودائع، لكن بعيداً عن الشعبوية.»

يوضح طويلة أنه «يجب أن يكون هناك مسار لإرجاع حقوق المودع وهو على قسمين: الاول إصلاحى يبدأ باتفاق مع الصندوق الدولي يساهم في إعادة نمو الاقتصاد اللبناني وإعادة الثقة. وهذا ما يزيد تدفق الاموال على خزينة الدولة، الى جانب إعادة الهيكلة للقطاع المصرفي ومصرف لبنان، وهذا ما سيعيد قسماً من الودائع». مشيراً إلى أن «القسم الثاني هو المسار المحاسبي، لتخفيف الفجوة التي ستتركب على الشعب اللبناني. اولاً، التدقيق في الحسابات المصرفية وتحديد ما هي الودائع المشروعة وغير المشروعة. فهناك مودعون محظيون تمكنوا من تحويل أموالهم إلى الخارج خلال الازمة. وهذه الودائع يجب تصنيفها على أنها ودائع غير مشروعة، وثانياً هناك حسابات مشبوهة في المصارف، ولا يجب مساواتها مع حسابات المودعين الذين وضعوا جنى أعمارهم في المصارف للعيش بكرامة. ويجب أن تحذف هذه الحسابات المشبوهة من عملية إعادة أموال المودعين». ويختتم: «هناك مودعون كبار تمكنوا من الاستفادة من فوائد عالية، ولذلك لا يمكن إحتساب هذه الفوائد من ضمن الحقوق الاصلية للمودعين. ومن خلال المسار المحاسبي يمكن التصنيف بين ودائع مشروعة وأخرى غير مشروعة. ويجب العمل على رد الودائع المشروعة على مدى زمني معقول، وهذا ما يقلص الفجوة إلى نحو 40 أو 50 مليار دولار.»

### حداد: يطرحون شعارات لتضييع الوقت... فلا حلّ يرتجى طالما الثقة مفقودة

يوصّف وزير المال السابق سامي حداد لـ«نداء الوطن» أن «القطاع المصرفي في لبنان قبل الأزمة كان من أكبر القطاعات وانهار بضربة واحدة. وإعادة تكوينه مشروع صعب ويتطلب وقتاً طويلاً». معتبراً أن «الاهم من هذا كله أن إعادة تكوين هذا القطاع تتطلب إستعادة الثقة وهي مبنية على عدة خطوات، أولها إنتخاب رئيس جمهورية محترم، وتشكيل حكومة إصلاحية وتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد لأنه ممر إجباري لإستعادة الثقة، ثقة المودعين اللبنانيين المقيمين والمغتربين والمستثمرين العرب والأجانب... أولاً.»

يضيف: «ربط رد الودائع بإعادة النمو يراد منه إستسهال الحلول وتبسيط المشكلة. بينما في الحقيقة هناك

أزمة عميقة بين المودعين والمصارف لن تزول بسهولة». مشدداً على أن «الازمة انفجرت منذ أكثر من 3 سنوات، لكن خلال هذه الفترة لم تبادر الحكومة أو مجلس النواب إلى حلها. بل بالعكس قاموا بخطوات زادت من تعقيدها.»

ويلفت إلى أن «الدليل هو وضع قانون جديد للسرية المصرفية يعاني الكثير من النواقص، وإقرار موازنة لا تسمن ولا تغني من جوع. والنقاش الآن حول قانون الكابيتال كونترول وفيه الكثير من الثغرات إما عن جهل أو عن سوء نية.»

يؤكد حداد أن «كل الكلام عن الودائع هو لتقطيع الوقت، والدليل هو الانهيار الحاصل في سعر صرف الليرة مقابل الدولار. فالثقة بالمصارف ومؤسسات الدولة هي الخطوة الأولى في طريق الحل والا نكون عم نضيع وقت.»

#### **خاطر: رفض الانصياع لشروط صندوق النقد بتحميل التبعات للمصارف والمودعين**

يوضح الباحث في الشؤون الاقتصادية والمالية البروفسور مارون خاطر، لـ«نداء الوطن» أن «موضوع توزيع خسائر الفجوة الماليّة، ومن ضمنها الودائع مُعضلة صعبة. بسبب الارتباط السببي الوثيق بين المصارف والمصرف المركزي والدولة من جهة، والانهيار الاقتصادي وغياب الحلول من جهة ثانية». مشدداً على أنه «في الحالتين يدفع المودعون الثمن مالم وإذلالاً وقهراً لا ينتهي. ولا بدّ لمقاربات الحلول تحديداً تلك المتعلقة بالودائع أن تركز الى ترتيب زمني واضح وتحديد دقيق للمسؤولية، يُمهّد للتوزيع الموعد.»

يضيف: «زمنياً، لا بدّ من إيجاد خريطة حلّ واضحة لموضوع الودائع، بالتزامن مع إقرار خطة إقتصادية قابلة للتنفيذ. إنطلاقاً مما تقدّم لا يُمكن ربط إيجاد حل لموضوع الودائع، بإكتمال النهوض وعودة التدفقات. فعودة التدفقات مشروطة بالثقة التي تركز بدورها الى إنصاف المودعين وعدم التفريط بمُلكيتهم وطرح حلول واضحة لمشكلتهم.»

ويسأل: «كيف لما يجب أن يكون شرطاً، أن يُصلح هو نفسه أن يكون حلاً؟»، لافتاً إلى أنه «قد يُساعد النهوض الإقتصادي المُرتكز الى حل واضح لموضوع الودائع على تقصير فترة السداد. إلا أن الوعود

«المعسولة» لا يُمكن أن تُشكل نواة حل.»!

ويرى البروفسور خاطر أن «تحديد المسؤوليات والشروع في توزيع ما قد بُدّد، لا بد أن يركز الى ما لا يُشبه خطة التعافي الإقتصاديّ ومعديها. فالمطلوب توزيع علمي للخسائر بين الدولة المُبددة، والمصرف المركزي الوسيط والمُصمم والمصارف الجشعة والمتورّطة»، مشدداً على أنّ «تحميل المصارف والمودعين تبعات الإزمنة من باب الإنصياح الأعمى لشروط صندوق النّقد مرفوض.»

ويعتبر أن «المصارف أخطأت طبعاً وعليها أن تتحمل مسؤولية أخطائها، وهي استثماريّة ذات أبعاد سياسيّة، إلا أنّ إعدام المصارف هو إعدام للنهوض ول مستقبل لبنان الإقتصادي»، مشيراً إلى أن الودائع «لم تتبخّر ولم تختف بل صُرفت، لذلك فالحل بإعادتها وليس «إعادة إنتاجها». «إعادة الإنتاج» مصطلح «بلدي» غير علمي، لا يصح عندما يتعلق الأمر بالأمانة. الودائع أمانة تُرد وملكيّة فرديّة يحميها الدستور.»

**غبريل: استثمار اصول الدولة وزيادة الإيرادات منها بما يسمح بتسديد الودائع تدريجياً**

يشدد رئيس قسم الابحاث في بنك بيبيلوس نسيب غبريل لـ«نداء الوطن» على أن «مقاربة ملف الودائع يجب أن تتغير. وكذلك نظرية الخسائر وأن الدولة اللبنانية غير قادرة على تسديد إلتزاماتها». لافتاً إلى أن «الفجوة المالية ليست خسائر، بل إلتزامات على الدولة اللبنانية تمّت إستدانتها للقيام بواجباتها وعليها ردها. كما أن المصارف المركزية في العالم يمكن أن تقع في خسائر، مثل المصرف المركزي الاسترالي الذي حقق 40 مليار دولار خسائر في العام 2022. وأيضاً المصرف المركزي السويسري حقق خسائر 141 مليار دولار.»

يوضح غبريل أن «حكومات هذه الدول لا تعتبر أن المصارف المركزية أفلست. فالحكومة الاسترالية قامت بضمان المصرف المركزي الاسترالي. وهذه هي المقاربة الصحيحة التي يجب أن تتبعها السلطات اللبنانية وليس إعتقاد مقارنة محاسبية.»

ويؤكد أن «المصرف المركزي ليس شركة يمكن أن تُفلس. والخسائر يجب أن يتحملها المودعون، هي مقارنة خاطئة وأدت إلى تبخر الثقة». لافتاً إلى أن «المودع وبعد 3 سنوات على إندلاع الازمة ليس لديه

جواب على 3 أسئلة رئيسية: ما هي مصير ودائعه وبأي طريقة سيستردّها وفي أي فترة زمنية؟». ويشدد على أن «على السلطات أن تجيب بشكل واضح ومقنع ومفصل لإعادة الثقة للمودع، خصوصاً أنه يقبل بأن يسترد وديعته بعد فترة زمنية محددة.»

يضيف: «الجواب على هذه المعضلة ليس بتحقيق فائض أولي في ميزانية الدولة ومنه يحوّل إلى صندوق إستعادة الودائع. الحل أن الدولة تضمن إلتزامات مصرف لبنان وتتحمل مسؤوليتها. وليس أن تعلن أنها لن تقدر إلا على إعادة رسملة لمصرف لبنان بمليارين ونصف، والباقي يتحمّله المودعون والمصارف»، معتبراً أن «هذا الامر سيؤدي إلى فقدان الثقة لجيل كامل بلبنان، وليس بالقطاع المصرفي. فالدولة اللبنانية تملك قطاعات حيوية قيمتها عشرات المليارات من الدولارات، وأصول يمكن إستثمارها بشكل منتج وإدخال القطاع الخاص لإدارتها. عندها يمكن إدخال ضرائب إضافية إلى خزينة الدولة، وزيادة الإيرادات ومنها بما يسمح بتسديد الودائع تدريجياً. الحل موجود ولكن هناك تهرب من المسؤولية.»

- نافذة على فكر كمال جنبلاط:

- آراء ومواقف

لبنان دولة مدنية علمانية تحترم مبادئ الاديان

"لا وطن قومي مسيحي في لبنان ولا وطن قومي اسلامي ولا طغيان سياسي لطائفة على سائر الطوائف، بل دولة مدنية علمانية تحترم مبادئ الاديان وتعاليمها الاخلاقية المشتركة وتستند اليها. فعلمانية الدولة شرط بقاء لبنان وضمّان بنيّه.

- لبنان بلد عربي، وكيان سياسي مستقل له وضع خاص ودولة ديموقراطية برلمانية جمهورية .
- محاربة التخلف الاقتصادي والعلمي بتحقيق مجانية التعليم والتخصص العالي، وإنشاء المدارس المهنية في المناطق كافة ، ووضع ميزانية خاصة لمناطق لبنان المتخلفة اقتصادياً
- اعادة التوازن الى الادارة اللبنانية ، بصرف الموظفين الذين امضوا ثلاثين سنة في الوظيفة .
- لا يمكن فصل الوظيفة اللبنانية والشخصية اللبنانية عن العروبة والقومية العربية المتطورة، لا من وجهة التاريخ ولا من وجهة الواقع ولا من وجهة المصير.
- في المرحلة التي يمر بها العالم العربي ويجتازها لبنان يعتبر قيام كيان لبناني والحفاظ على استقلاله ضرورة وطنية شرط ان يتحرر المواطنون من العصبية السياسية الطائفية ومن ذهنية التبعية ومن الفكرة الانعزالية .

- مهمة العهد القادم ورسالة الوعي في لبنان ، يجب ان تنحصر في توجيه نشاطات المواطن وجهود السلطة الى علمنة الدولة وتعريب الوضع اللبناني ومؤسساته السياسية والاقتصادية ... فلا انعزالية ولا وحدوية او اتحاد."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية" ص. 51)

### لبنان والفكرة العربية

تعدد التيارات الفكرية السياسية التي تتشابك في صميم الحياة السياسية اللبنانية والتي تطع لبنان بطابع القلق الفكري والاضطراب النفساني ، فلا غرو الا يهتدي اللبناني الى حسن السبيل ، فماذا عن لبنان والفكرة العربية ؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من العودة الى التاريخ يعتقد جورج انطونيوس، ان اول محاولة لبعث الفكرة العربية في الشرق هي محاولة محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا الذي اكثر من والده رغب في ان يرى نهضة عربية في الوقت الذي كان يسعى فيه لبناء ملك في مصر. وقد فشلت المحاولة لانعدام الحس القومي العربي من جهة ، ولمعارضة البريطانيين لها من جهة اخرى . وكان لا بد ان يمهد للفكرة العربية بنشر المعرفة على يد المدارس الاجنبية والوطنية والبعثات التبشيرية (الاباء اليسوعيون والعازاريون والبروتستانتيون). على يد الاديبيين المسيحيين اللبنانيين ناصيف اليازجي وبطرس البستاني اللذين بعثا تراث اللغة العربية وألفا فيه ونشرا وقد اسس البستاني سنة 1860 صحيفة "نفيير سوريا" ومن ثم سنة 1870 مجلة الجنان.

كما تأسست سنة 1847 "جمعية العلوم والفنون" ومن اعضائها اليازجي والبستاني وايلى سميث وكورنيلوس فانديك الاميركيين ، والكولونيل البريطاني تشرشل ولم يكن بين الاعضاء مسلم واحد. وفي سنة 1850، ألف الالباء اليسوعيون برعاية الاب العالم هنري دي برونير جمعية مماثلة "الجمعية الشرقية" ولم يكن فيها اي مسلم .

وفي سنة 1857 تأسست "الجمعية العلمية السورية" وبلغ عدد اعضائها المائة والخمسين ينتمون لجميع الطوائف ، وكان رئيسها الامير الدرزي محمد ارسلان ، والمسلم حسين بيهم. وكانت هذه الجمعية المهد الاول الذي ابصرت فيه النور الحركة العربية .

اما اول عمل منتظم في حقل الحركة القومية العربية فيرجع الى العام 1875، عندما اجتمع خمسة شبان في بيروت واسسوا جمعية سرية ، وكانوا قد تلقوا علومهم في المدرسة البروتستانتية السورية ، وكانوا جميعهم مسيحيين ، سعوا فيما بعد لضم 32 عضوا من مختلف الطوائف اللبنانية ، ثم وسّعت الجمعية نشاطها واصبح لها فروع في دمشق وطرابلس وصيدا وكان اعضاؤها يهدفون صراحة الى الثورة ضد الحكم العثماني من خلال توزيع البيانات والمناشير في الشوارع. وبرز من اعضائها الدكتور فارس نمر والشيخ ابراهيم اليازجي. وحددت الجمعية برنامجاً للمطالبة بمنح الاستقلال لسوريا المتحدة مع لبنان."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية" ص. 66)

من اقواله:

## - بيان الى الامة اللبنانية الكريمة

"ليس في الامة من لا يدرك الى اي مدى من السوء بلغت حالة البلد في جميع مرافقها، فالمسؤولون عن الحكم اظهروا ان المطامع الشخصية والغايات الحزبية هي التي تتحكم بنفوسهم وبالامة.

ان السياسة الاقتصادية مفقودة الى درجة تواجه البلاد معها كارثة افلاسية قد تتيح حتى بالاستقلال، والبطالة بدأت تعم الطبقات العاملة، واقفلت متاجر عديدة وسياسة املاء دوائر الدولة بالمحاسب والانصار، ارهقت الخزينة وجنت على الموظفين انفسهم. كما ان التبذير لاحد له ولا وازع، حتى اصبح لا طاقة للبلد على حمل اعبائها، والحريات العامة مسلوبة. ومن يجهل ان التستر بالوطنية وبالاخلاص للاستقلال، وان الاعتماد على الفرقاء قد طغت على صوت الحق ومنعت المخلصين من النواب ان يقوموا بواجبهم. وعلى الرغم من ان العناصر الوطنية الصادقة قد ارسلت الصرخة تلو الصرخة تنبيهاً وتحذيراً فقد ظلت اهواء اقلية شاءت ظروف استثنائية ان تضع مقاليد الحكم بين ايديها، تكيد بتصرفها الاهوج للبلاد ولهيبه الحكم فكل هذه الصيحات لم تؤثر في تصرفاتهم وها هي البلاد اليوم تتخبط في اشد الازمات بين جهل الحكام وعدم اكرامات المجلس النيابي.

ايتها الامة الكريمة، ان العناصر الاعتباطية في المجلس النيابي قد طغت على المخلصين من النواب، بحيث اصبح الرجاء في الاصلاح على يده مقطوعاً. ولذا اصبح السكوت عن سوء الحالة الاقتصادية وعن المخازي الداخلية عيباً وخيانة وتعريضاً بالاستقلال والسيادة." (المرجع: كتاب كمال جنبلاط "نظرة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية - ص.87")

## - الى الذين باعوا نفوسهم

"في هذا البلد اللبناني فئة من الناس عشعش في نفوسها مرگب النقص والضعف والخوف، وبالتالي الشعور به وبصغارة العيش فتحول بهم هذا الشعور وهذا النقص وهذا الخوف وهذه المذلة الى عدم الثقة بنفوسهم وبحقيقتهم وببلدهم وبحياتهم كبشر، فأضحت آلامهم والامهم معلقة على تلك الدولة، او تلك ومشروطة بانتصار هذا الفريق او ذاك، كأن عهد الانتدابات لم ينقض بعد، او كأن مصير المعركة الحقيقي - معركة الانسان - لن يتقرر في النهاية في بلدنا وفي شعبنا كأن النصر سنستعيه استعارة، او سنستجد فيه استجداء كالشحاذين المعوزين المتطلبين لقمة من على مائدة الاغنياء ذوي السلطان والمال.

الى هؤلاء نقول: لكم رأيكم في الحياة ولنا رأينا. على اننا نقبل ان يكون لكم رأي وانتم لا تقبلون ان يكون لنا رأي، والفرق بيننا وبينكم اننا نؤمن بالديموقراطية المتبقية، نؤمن بالحق وفعلية الحق في المعركة الانسانية وفي كل معركة على وجه الارض... وانتم تنهون مصلعين في متاهات المكيفيلية، تقولون ما لا تفكرون، وتأترون بما لا تقرون - تسخرون الوسيلة في سبيل الغاية، وتحاولون بلوغ شاطئ السعادة للأفراد وللشعوب عن طريق الشر والحقد وخيانة الذات، ولا تدركون ان الشر يجلب الشر، وان الحقد ينمي الحقد والخيانة تعمر بالخيانة، وان الطريق التي زرعت اشواكاً لا يحصد منها الا الشوك، وان السعادة التي تلوحون بها امام الناس الجاهلة ستكون كراهية دائمة واستغلال شائن لجهد الانسان وكرامته."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "نظرة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية - ص. 98")

### مطالب ومشاريع اصلاحية : السياسة الخارجية المثلى للبنان واهدافها

لا يختلف اثنان في انه يجب ان تكون للبناني سياسة خارجية خاصة تقوم على المبادئ العامة التالية:

- 1- ضرورة التعاون مع الدول العربية في جميع حقول السياسة والاقتصاد ضمن هيئة دولية اقليمية يجب ان تتطور في النهاية الى تحقيق التعاون الامثل ، بانتظار تطور الشعوب العربية وتقديمها ورقياً الى مصاف لبنان .
- 2- تثبيت وتأكيد مبدأ استقلال لبنان ازاء الشرق والغرب على السواء ، ورفض كل معاهدة تنتقص بصورة جوهرية من سيادة لبنان ، على ان هذه الاهداف رغم صوابها لا تقي بالمراد اذا اردنا اثبات الاهداف التي يجب ان تسعى اليها سياسة لبنانية ، رشيدة تركز الى مقتضيات التاريخ والكيان اللبناني والى رسالة لبنان وطابعه الخاص في الشرق وفي العالم . فالدولة اللبنانية يجب ان تحدد لسياستها بعض المبادئ والاهداف العلمية صراحة :

- 1 - جعل لبنان دولة محايدة كسويسرا ، فمن مصلحة لبنان وهولده يشبه نظيرته الاوروبية من حيث الرقي والثقافة ورحابة العقائد واحترامه للحريات الانسانية العامة. فالى تحقيق كيان حيادي للبنان ، تضمن احترامه اذا اقتضى الامر الدول الكبرى يجب ان تهدف في سياستها الخارجية . فلبنان ليس من مصلحته وهو بلد صغير ان يدخل في منازعات مع اي دولة من الدول. والوضع الحيادي يؤمن وحده للبنان القيام برسالة العقل والنور في الشرق العربي ، وبان يكون فعلاً احدى ملاجئ اضطهاد الفكر والعقل في العالم.
- 2 - مبدأ التوازن الدولي، فكيان لبنان عبر التاريخ لم يقد له كيان واستقلال الا عندما تفهم امرؤه وزعمائه وقادته ، ضرورة الاخذ بهذا المبدأ لان موقع لبنان الجغرافي في النقطة التي تتلاقى فيها تيارات سياسية متشابكة منها:

  - طريق المواصلات الامبراطورية الكبرى عبر الشرق الاوسط المعروفة باسم طريق الهند، وطريق الحرير مع الصين
  - صراع دول كبرى: روسيا ، انجلترا ، فرنسا على ان يكون لها مناطق نفوذ وسيطرة في الشرق الاوسط وحوض البحر المتوسط
  - مبدأ التعاون مع جميع الدول على اساس المصلحة المشتركة ، فلبنان بموقعه الجغرافي كجسر بين العالم العربي وبلدان البحر المتوسط الذي هو من اكثر بحار العالم حركة وتجارة وتبادل سلع وافكار.

لبنان عريق في المدنية والتاريخ، في مقدمة الجماعات في الشرق العربي ، انفتحت امامه ابواب التعاون الدولي وتفهم تيارات الفكر العلمية الواسعة . فعلى لبنان على هذا الاساس ان تبني سياسته الخارجية على قواعد علمية ، ويجب ان تقوم بين لبنان وسائر الدول معاهدات في نطاق التعاون الدولي العام بجرأة وبعديّة."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية" ص. 73)

## علوم وتكنولوجيا: التكنولوجيا تقتحم المزيد من مجالات العمل في 2023 - سكاى نيوز عربية في 10 كانون الثاني 2023

تستمر التكنولوجيا التي شهدها العالم العام الماضي في العام الجديد ، وستظهر الاكتشافات التقنية التي نوقشت أعلاه آثارها بوضوح على الأرض شيئاً فشيئاً.

يتوقع الخبراء زيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات بنسبة 5 في المائة في عام 2023 ، وهو ما يعادل أكثر من 4 تريليونات دولار أمريكي ، وفقاً لمؤسسة "جارتن" ، التي كشفت عن العديد من الاتجاهات الفنية التي يجب الانتباه إليها هذا العام.

المدفوعات الرقمية بدون تلامس

- لتجنب خطر العدوى المنقولة عن طريق المدفوعات النقدية.
- وأبرزها تلك التي لا تلامس ، والتي تمنع انتشار الأمراض الناجمة عن العدوى التي تنتقل عن طريق الأوراق النقدية والأموال البلاستيكية.

الميتافيرس

- تشير التوقعات إلى أن قيمة الصناعة ستصل إلى 30 تريليون دولار بحلول عام 2030.
- يحظى الميتافيرس بنصيب من اهتمام العالم هذا العام ، ويستعد هذا العالم الافتراضي لإعادة تشكيل أماكن العمل ، ومن المتوقع أن تصل قيمة هذه الصناعة إلى حوالي 13 تريليون دولار بحلول عام 2030.

الهويات الرقمية

- سيشهد العام أيضاً زيادة في الاهتمام والتحول نحو اعتماد أكبر على بصمات الأصابع والهوية الرقمية ، وسيحصل المزيد من المستخدمين على أوراق اعتمادهم التي ستقلل من الاحتيال في تطبيقات الصحة والتعليم.
- سيتم حفظ أموال المستخدمين في محافظ رقمية مشفرة على أجهزتهم الخاصة.

مساحات العمل الافتراضية

- وستشكل 30 في المائة من خطط نمو الشركات لاستخدام تقنيات ميتافيرس بحلول عام 2027.
- بالحديث عن العوالم الافتراضية ، ستصبح مساحات العمل الافتراضية واسعة الانتشار ويتم تبنيها لأنها تساهم في زيادة قدرة الشركات على توظيف الموظفين وجمعهم معا بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

الإنفاق على تحويل الآلة

- سيكون عام 2023 هو عام الأتمتة بلا منازع أو ما يعرف باسم “الأتمتة” ، حيث يتوقع خبراء الصناعة زيادة حادة في الإنفاق في تلك الصناعة حيث تهدف الشركات إلى تحقيق المزيد بموارد أقل.

#### الحوسبة اللإرادية

- السماح للآلات بإدارة أنظمتها وفقا لمتغيرات البيئة المحيطة.
- ومن المتوقع أيضا أن ينتشر مصطلح الحوسبة اللإرادية ، أي أنه سيسمح للآلات بإدارة أنظمتها وفقا للمتغيرات في البيئة المحيطة وهذا يعني زيادة الاعتماد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

#### إطار لإدارة الذكاء الاصطناعي

- سيتم تنفيذه وفقا للمعايير الأخلاقية التي تضمن الخصوصية والموثوقية والأمان.
- سيصبح هذا الشاغل الرئيسي للمؤسسات والناس ، وفقا لتوقعات خبراء التكنولوجيا ، بسبب الحلول والابتكارات التي يوفرها للأهداف التي قد لا يتمكن البشر من تنفيذها.

#### إنترنت الأشياء

- الهدف هو زيادة الأمن السيبراني ومرونة سلاسل التوريد.
- وهذا يؤدي إلى زيادة الاعتماد على أدوات إنترنت الأشياء ، والتي توفر قدرا أكبر من المرونة والأمان لسلاسل التوريد العالمية.
- توفر أدوات إنترنت الأشياء مزيدا من الكفاءة والفعالية وتسمح للأشخاص بالقيام بنفس العمل دون وجود جغرافي ، ناهيك عن الفوائد التي لا حصر لها التي يتم سكبها في صندوق الاستدامة.

#### أجهزة الكمبيوتر الكمومية

- يستمر الاعتماد على التقدم الاستثنائي في العديد من الصناعات.
- ضمن التوقعات ، سيستمر العالم في التوسع في استخدام أجهزة الكمبيوتر الكمومية ، ومن المتوقع تحقيق مزيد من التقدم في مجالات التطوير الصيدلاني والطاقة النووية والطاقات المتجددة والزراعة المستدامة.
- يراهن الكثيرون على هذه الاتجاهات التكنولوجية لتحقيق الأفضل للإنسان وربما قيادة العالم نحو مزيد من الازدهار وتحقيق أفضل معايير الاستدامة ، ولماذا لا ، إرساء أساس تقني متين للأجيال القادمة.

قال أخصائي التكنولوجيا أسامة الديب في مقابلة مع “سكاي نيوز عربية:”

- اتضح في عام 2022 أن وباء كورونا كان له بعض الفوائد الجانبية ، مثل تحسين الاعتماد على إنترنت الأشياء ، لإجراء معاملات بدون تلامس رقميا وذكاء.
- ستستمر البشرية في الإنفاق على التكنولوجيا بلا هوادة في السنوات القادمة ، بينما سيحصل الميتافيرس على حصة كبيرة.
- ستستمر العديد من الشركات في عقد اجتماعاتها تقريبا هذا العام ، بينما في عام 2022 ، زاد قادة الدول من اعتمادهم على التكنولوجيا لعقد مؤتمرات القمة والاجتماعات.
- من المتوقع أن يزداد العمل عن بعد خلال العام الجديد ، بينما تتجه العديد من الشركات نحو التقشف وخفض النفقات وسط الأزمة الناجمة عن التضخم.

- صحة وغذاء: هل تعاني من البلغم الصباحي؟.. هذه أبرز الأسباب – جريدة اللواء 10 كانون الثاني 2023

يلاحظ البعض وجود الكثير من البلغم عند الاستيقاظ من النوم ما يسبب كثرة الكحة والشعور بعدم الراحة، قد يشير هذا الأمر إلى الإصابة بعدوى أو مشكلة صحية مزمنة تستوجب علاج. «الكونسلتو» يستعرض في التقرير التالي أبرز الأسباب التي تؤدي لزيادة إفراز البلغم بعد الاستيقاظ من النوم، وفقاً لـ «Very well health»

المخاط مفيد للجسم ولكن إنتاج الكثير من المخاط يمكن أن يسبب صعوبات في التنفس والعدوى، وينتج المخاط عن طريق الخلايا الكأسية والغدد تحت المخاطية يمكن أن يحدث الإفراز المفرط بسبب خلل في هذه الخلايا أو عدوى أو التهاب أو تهيج في الجهاز التنفسي.

البلغم يتكون بسبب تجمع الإفرازات الناتجة من الأنف والجيوب الأنفية أثناء النوم، إذا كان البلغم الموجود صباحاً يتجمع في الحلق ويسبب زيادة الكحة فيكون هذا البلغم قادمًا من الصدر والجهاز التنفسي، ولكن إذا كان يتجمع في آخر الأنف ويسبب صعوبة في التنفس فيكون مصدره الأنف والجيوب الأنفية.

#### أسباب زيادة البلغم في الصباح

من أبرز الأسباب المحتملة وراء زيادة البلغم في الصباح، ما يلي:

-التهاب الجيوب الأنفية

يحدث التهاب الجيوب الأنفية نتيجة التهاب الغشاء المخاطي الرقيق المبطن للأنف، قد يحدث التهاب الجيوب الأنفية المزمن نتيجة التعرض لعدوى أو نتيجة الزوائد الأنفية أو تورم بطانة الجيوب الأنفية، وقد تتسبب تلك الحالة في عدد من الأعراض مثل:

-إفرازات من الأنف.

-ألم أعلى الأنف.

-صداع.

-تغير في الرائحة.

-صعوبة في التنفس.

-انحراف الحاجز الأنفي

انحراف الحاجز الأنفي مشكلة خلقية تتسبب في انسداد جزء من الأنف وتقليل تدفق الهواء، مما يسبب صعوبة في التنفس، عادةً لا يتم التعرف على الإصابة إلا عند الفحص نتيجة ظهور مشكلة بالأنف.

#### التهاب الشعب الهوائية المزمن

التهاب الشعب الهوائية المزمن وهو نوع من مرض الانسداد الرئوي المزمن يرتبط بزيادة إنتاج المخاط في الرئتين، يعتمد تشخيص التهاب الشعب الهوائية المزمن على وجود سعال مع إفراز مخاط نشط في معظم أيام الأسبوع لمدة ثلاثة أشهر على الأقل يمكن أن يزيد المخاط أكثر من المعتاد عند الاستيقاظ.

## العوامل الوراثية

هناك العديد من الحالات الوراثية المرتبطة بزيادة المخاط، تؤثر بعض الحالات بشكل مباشر على الرئتين بينما يضعف البعض الآخر العضلات المشاركة في التنفس مما يؤدي إلى زيادة مخاط الجهاز التنفسي -التليف الكيسي: مرض وراثي يصيب أجهزة متعددة في الجسم بما في ذلك الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي، ويعد زيادة المخاط هو سمة أساسية لهذه الحالة.

-خلل الحركة الهدبي الأولي: هو اضطراب وراثي يؤدي إلى زيادة المخاط في الرئتين وصعوبات التنفس والالتهابات.

يمكن أن تؤدي أيضًا الحالات أخرى مثل الحثل العضلي والضمور العضلي النخاعي إلى زيادة المخاط، لأنها تضعف وظيفة العضلات، وهذا بدوره يقلل من حركة الرئة عند الشهيق والزفير ويقلل من القدرة على السعال.

## طرق طبيعية تساعد على علاج البلغم الصباحي

يمكن التخلص من البلغم الصباحي عن طريق القيام ببعض النصائح البسيطة والتي تتمثل فيما يلي:

- الغرغرة بالماء والملح، قد تساعد على التخلص من المخاط المتجمع في الحلق.
- تناول المشروبات الدافئة أحد الطرق الفعالة التي تساعد على ترقيق المخاط والتخلص منه.
- استنشاق بخار الماء عن طريق الاستحمام أو استنشاق البخار المتصاعد من إناء به ماء ساخن ومضاف له بعض الأعشاب ما يساعد على فتح الممرات الهوائية والتخلص من الغبار.
- العسل الأبيض أحد الطرق الفعالة في القضاء على العدوى والتي قد تتسبب في زيادة المخاط.
- النوم على وسادة مرتفعة 45 درجة.

## - اخبار الرابطة

- رئيس الرابطة يوجّه لأعضاء الهيئة الادارية دعوة لعقد اجتماع هذا نصها:

بيروت في 26 كانون الثاني 2023

## دعوة لاجتماع الهيئة الادارية

يدعو رئيس الهيئة الادارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط السادة اعضاء الهيئة الى اجتماع يعقد عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الموافق 2023/02/02 لمناقشة وقرار جدول الاعمال التالي:

- 1- الاطلاع على التقرير السنوي المرفق عن نشاطات الرابطة وانجازاتها خلال العام 2022، وعلى برنامج عملها المقترح للعام 2023.
- 2- الاطلاع على التقرير المالي وعلى ميزانية العام 2022 ومشروع الموازنة المرتقب تنفيذها خلال العام 2023.
- 3- الموافقة على رفع التقارير والميزانيات للهيئة العامة للرابطة للبت بها.
- 4- تحديد البديل الجديد للاشتراك السنوي لاعضاء الرابطة.

## عباس خلف

رئيس الهيئة الادارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- رئيس الرابطة يوجّه لأعضاء الهيئة العامة دعوة لعقد اجتماع هذا نصها:

بيروت في 26 كانون الثاني 2023

### دعوة لاجتماع الهيئة العامة للرابطة

يدعو رئيس الهيئة الادارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط السادة اعضاء الهيئة العامة للرابطة الى اجتماع يعقد عند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الموافق 2023/02/02 وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني لعقدها، تعقد الجلسة الثانية بمن حضر عند الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم ذاته لمناقشة وقرار جدول الاعمال التالي:

- 1- التقرير السنوي عن نشاطات الرابطة وانجازاتها خلال العام 2022، وبرنامج عملها المقترح للعام 2023
- 2- التقرير المالي المتضمن قطع حساب العام 2022، ومشروع الموازنة المرتقبة للعام 2023 وتبرئة ذمة الهيئة الادارية.
- 3- اقرار بدل الاشتراك السنوي لاعضاء الرابطة .

## عباس خلف

رئيس الهيئة الادارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- من الصحافة اخترنا لكم:

● محنة الديمقراطيات... ومخاوف الفاشية - عثمان ميرغني - جريدة الشرق الاوسط في

12 كانون الثاني 2023

ما بين أحداث برازيليا في الثامن من يناير (كانون الثاني) 2023، وأحداث واشنطن في السادس من يناير 2021، كثير من التشابهات والتقاطعات. ففي مناظر أعادت إلى الأذهان أحداث اقتحام مبنى الكونغرس الأميركي، وجددت الحديث عن محنة الديمقراطيات، هاجم أنصار الرئيس البرازيلي السابق جايبير بولسونارو يوم الأحد الماضي الحي الحكومي في العاصمة واقتحموا مقر البرلمان والمحكمة العليا وقصر الرئاسة، واشتبكوا مع الشرطة لساعات قبل أن تستعيد السلطات السيطرة على الوضع. مثل أنصار الرئيس

الأميركي السابق دونالد ترمب، فإن أنصار بولسونارو يرفضون الإقرار بهزيمته في الانتخابات الرئاسية الماضية، ويرفضون شرعية الرئيس المنتخب لويس إيناسيو لولا دا سيلفا ويريدون إطاحته. في الحالتين سلطت الأحداث الأضواء مجدداً على حقائق مقلقة للكثيرين، وهي التحدي الذي يمثله تنامي تيار اليمين القومي المتطرف، وتأثير أنصار نظرية المؤامرة، وصعود سياسيين شعوبيين، وهشاشة الديمقراطية عندما يستخدم بعض القادة السياسيين أنصارهم لتهديد مؤسساتها وتقويض مبادئها. فالسياسيون الذين يرفضون الاعتراف بنتائج الانتخابات إلا إذا جاءت لمصلحتهم، يقوّضون ركناً أساسياً من أركان الديمقراطية وهو مبدأ التداول السلمي على السلطة عبر صناديق الاقتراع. وعندما ينتقل الأمر من مجرد التشكيك في الكلام، إلى أحداث عنف واقتحام مؤسسات ورموز السلطة، فإن التهديد يصبح أخطر. الحقيقة أنه منذ أحداث اقتحام مبنى الكابيتول في واشنطن قبل عامين كان متوقفاً أن تيارات الشعبويين واليمين القومي المتطرف، قد تجد فيها محفزاً لنقل معاركها مع الحكومات المركزية إلى مستوى آخر لا يقف عند حد حملات التشكيك ونظريات المؤامرة، بل يصل إلى حد محاولة تقويضها والانقلاب عليها. ألمانيا على سبيل المثال استيقظت على أنباء مخيفة في السابع من ديسمبر (كانون الأول) الماضي عندما أعلنت السلطات عن إحباط محاولة انقلابية استهدفت إسقاط النظام الديمقراطي بتنفيذ هجمات مسلحة واغتيالات واقتحام مقر البرلمان والاستيلاء على مؤسسات السلطة، وتشكيل حكومة عسكرية «مؤقتة». وفي حملة مدهمات شملت 11 ولاية اعتقلت السلطات عشرات المشتبه بهم من اليمين القومي المتطرف وبالأخص من حركة «رايخسبورغ» أي «مواطنو الرايخ»، وهي حركة لا تعترف بالدولة الألمانية القائمة وتؤمن باستمرار إمبراطورية الرايخ. وقد ظلت أجهزة الاستخبارات الألمانية تراقب الحركة منذ سنوات وتحذر من نشاطاتها وحملاتها للتعبيئة والتجنيد بما في ذلك استقطاب عسكريين سابقين. أميركا فيها مثل هذه الحركات التي تعادي السلطة المركزية وتريد تقويضها ولو بالعمل العسكري والإرهاب، ولعل تفجير أو كلاهما الذي نفذ في عام 1995 عسكري سابق هو تيموثي ماكفي بمساعدة شريك آخر هو تيري نيكولز، كان مؤشراً على ذلك. أوروبا وحتى أستراليا ونيوزيلندا وكندا فيها حركات من اليمين المتطرف التي لا تتورع عن استخدام الإرهاب والسلاح، وتنسق أو تتأثر ببعضها البعض مثلما اتضح في أحداث كثيرة ومنها الاعتداءات التي استهدفت المهاجرين والمسلمين. أنصار بولسونارو في البرازيل دعوا صراحة الجيش للتدخل، واعتصموا أمام مقر قيادته منذ إعلان فوز لولا دا سيلفا في الانتخابات الرئاسية مطالبين بانقلاب على الرئيس المنتخب، قبل أن يلجأوا يوم الأحد الماضي إلى اقتحام الكونغرس والمحكمة العليا وقصر الرئاسة. الدعوة للانقلاب لم تأت من فراغ، إذ تساءل كثيرون منذ

وصول بولسونارو، النقيب السابق في الجيش، إلى السلطة في عام 2018، ما إذا كانت الديمقراطية البرازيلية ستصمد في عهده. فالرجل عرف عنه إعجابه بعهود الديكتاتورية العسكرية في البرازيل، ولديه تصريحات كثيرة في هذا الشأن حتى خلال رئاسته، بل إنه لوّح بإعادة فرضها على البلاد. خلال العامين الأخيرين شحن بولسونارو أنصاره، وسار على نهج ترمب في القول إنه إذا خسر الانتخابات فسوف يعني ذلك أنها مزورة، وأن البرازيل ستواجه كثيراً من المشاكل. بل إنه لوح «بالحرب» ضد من وصفهم باللصوص الذين يريدون سرقة الانتخابات، وقال إن البرازيل ستواجه وضعاً أسوأ مما حدث في واشنطن في 6 يناير 2021.

صحيح أن الجيش لم يستجب لدعوات أنصار بولسونارو بالتدخل، لكن السلطات البرازيلية تشعر بالقلق من احتمال وجود عناصر عسكرية قد تستغل الأوضاع إذا تدهورت. الأمر الآخر أن أحداث الأحد الماضي كشفت أن الشرطة تباطأت في التدخل، وأن عدداً من عناصرها كانوا يتسامرون مع المحتجين المتوجهين لاقتحام المقار الحكومية، ويلتقطون صور «سيلفي» معهم بدلاً من التصدي لهم. وإذا كان بولسونارو وأنصاره يشكلون الآن مصدر قلق للحكومة البرازيلية، فإن الرئيس السابق قد يصبح مصدر حرج للولايات المتحدة. فهو يقيم منذ هزيمته في الانتخابات الماضية، في ولاية فلوريدا الأمريكية، ليس بعيداً عن «صديقه السياسي» ترمب. وجاء إلى فلوريدا قبيل تنصيب لولا دا سيلفا رافضاً نقل الوشاح الرئاسي لخصمه اللدود، في خطوة تعكس رفضه الاعتراف بهزيمته الانتخابية، والتشكيك في شرعية لولا وهو الخط الذي ينتهجه أنصاره من خلال احتجاجاتهم التي يطالبون فيها بتنحي الرئيس، قائلين إن مكانه هو السجن وليس القصر الرئاسي.

ورداً على اتهامات لولا له بدعم «الفاشية» وأعمال الشغب الأخيرة، أصدر بولسونارو رداً مقتضباً عبر فيه عن إدانته «لاقتحام ونهب المباني العامة»، وتأييده للاحتجاجات الشرعية السلمية. إلا أن ذلك لم يمنع سيل الانتقادات الواسعة التي اتهمته بشحن أنصاره الذين يريدون الانقلاب على الشرعية الديمقراطية، وينادون بتدخل الجيش لتسليم السلطة وإنهاء رئاسة لولا. كما أن عدداً من أعضاء الكونغرس الأميركي دعوا إلى طرده وعدم السماح له بتحويل مقر إقامته في فلوريدا إلى ملاذ لتقويض الديمقراطية في بلاده.

وسط هذه الأجواء ترددت تكهنات بأن بولسونارو ربما يتوجه للإقامة في إيطاليا إذا تصاعدت الأصوات المطالبة بإبعاده من فلوريدا وإعادته إلى بلاده التي ربما تحاكمه إذا ثبت ضلوعه بأي شكل في الأحداث التي أدت إلى اقتحام المباني الحكومية في برازيليا. أما لماذا إيطاليا، فلأنها حالياً تحت حكم أحزاب اليمين القومي المتطرف بقيادة رئيسة الوزراء جيورجيا ميلوني التي قادت حزبها «إخوان إيطاليا» المتجذر في بقايا

الفاشية، إلى انتصار مذهل في الانتخابات الماضية، قض مضاجع أوروبا القلقة من تنامي مد اليمين القومي المتطرف والسياسيين الشعبويين.

انتقال بولسونارو إلى إيطاليا أو أي بلد أوروبي آخر لن يكون موضع ترحيب من الكثيرين، لأن القارة لديها مشاكلها وهمومها، وقد سارعت السلطات الإيطالية إلى نفيه. فالرئيس البرازيلي المهزوم سيكون مصدر قلق حينما حل، لا سيما أن البرازيل قد تكون مرشحة لاضطرابات أخرى مقبلة في ظل التحديات الكثيرة التي تواجهها حكومة لولا دا سيلفا، وقد تكون هناك فصول أخرى لم تكتب بعد لتداعيات أحداث الأحد الماضي في العاصمة برازيليا.

في كل الأحوال فإن تلك الأحداث أعادت النقاش المحتدم منذ اقتحام مبنى الكابيتول في واشنطن، حول التحديات التي تواجهها الديمقراطيات بسبب خطابات الشحن والتأجيج من القيادات الشعبوية، وفي ظل صعود اليمين القومي المتطرف في أكثر من مكان. صحيح أن التهديد للديمقراطيات الراسخة أو الناشئة ليس أمراً جديداً، لكنه أصبح اليوم ظاهرة قابلة للانتقال السريع بسبب الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي التي فتحت المجال واسعاً لحروب الإشاعات التي تغذي التأجيج، ووفرت منصات أتاحت للمتطرفين الترويج لأفكارهم.

● لا نريد مستقبلاً يشبهنا - نصري الصايغ - موقع بوابة الشروق في 21 كانون الثاني

2023

أخشى أن يعيدوا إلينا لبنان، كما كان. كل ما يقال، قيل من قبل. مجرد ترثرة سياسية. سخافات وتفاهات. سقطت لغة التفاؤل. وبرغم ذلك، لا تزال الكلمات تكذب، خلص.

أجمل هدية للشعب اللبناني، بعد أعوام السواد وعقود الفشل وأزمة الفحش والسرقة... هو أن تؤلف جملة مفيدة، تخبرنا فيها فقط، عن وقف الانهيار الشامل. نعم، لا نتوقع تغييراً. فليكن رهاننا البائس فقط، هو الحفاظ على الغد فقط.. في ظني أن المستحيل عقيدة مقيمة وناجحة. وهذه الأدلة:

- انتخاب رئيس للجمهورية! كذب. المشكلة ليست في ملء الفراغ أبداً. كان لبنان، منذ ثلاثة عقود، قد عقد سياسته على الفشل. بل الإفشال. لبنان، مع رئيس، لا يختلف كثيراً، عن لبنان برئيس منتخب.

- تأليف حكومة جديدة. كذب. طول عمرنا وحكوماتنا ضدنا. تذكروا كيف تقاسموا مغام لبنان. تذكروا أن حكوماتنا كانت محكومة دائماً. نصفها مع الشرق ونصفها مع الغرب. أكاد أقول، ولا مرة كان لبنان لبنانياً.

– إجراء انتخابات نيابية. حصلت، النتيجة فالصو، مجلس النواب ليس منتخبا. الانتخابات لعبة قذرة وكاذبة. انتخب تعنى اختار. من منكم اختار نائبا من خارج طائفته. لذا، لم يتغير شيء إلا باتجاه الأسوأ.

– بعدما أقدم الشعب اللبناني على تأليه الطائفية، جاء مطلب الإصلاح. هذه بضاعة فاسدة. هؤلاء، أصبحوا مقبدين بمقاعدهم ومصالحهم، وحتى الآن، لم نجد إلا القليل جدا جدا، من أمثال الرئيس اليتيم سليم الحص.

– سؤال، من بين مئات الأسئلة: لماذا توقف التحقيق بالجريمة العظمى، انفجار مرفأ بيروت؟ القضاء فى لبنان، ليس الموقع المؤهل أبدا لكى يحكم بالنزاهة. هل تعرفون ماضى أكثرية القضاة؟ كم هى ثرواتهم؟ قصورهم؟... هل هناك ما هو أشد من تعطيل القضاء نفسه، لأنه قضاء يقضى على الحقائق. ألا تزكم أنوف اللبنانيين قذارة التأجيل...

•••

– هل استعدنا حقنا بالكهرباء؟ عبث. لن تروا النور. السبب ليس سياسيا أبدا. وليس قانونيا أبدا. إنه تصفية حسابات بين عصابات الكهرباء والنفط والمصارف والسياسة. حدث ذلك منذ طردت حكومة رفيق الحريري وزير الطاقة جورج افرام الذى قدم خطة علمية دقيقة محبوكة تؤهل لبنان ليصير مُصدرا للكهرباء. عزلوه. طردوه. استقال.. ثم عينوا بديلا مختصا بالصعق الكهربائى إبان الحرب اللبنانية.

الكهرباء علتها الوحيدة، إنها منهوبة. ومطلوب حلبها راهنا. الورثة معروفون، أصحاب «محطات الموتورات».. كارتل الموتورات شريك مضارب للكهرباء.

– يلزم أن نتوقف عن طرح أسئلة مكررة وغيبية ورفع شعار التغيير. عبث. من هو مؤهل للتغيير. لا أحد. التغيير ليس نوايا سحرية. بل هو جد وفعل وتأثير... عبث. التغيير بحاجة إلى قبضات مجهزة وقوية وظروف موالية. أى تغيير صغير قد يحصل، سيجر البلد إلى التنازل... رجاء: صوموا عن التغيير. اتعظوا مما حصل فى بلاد الربيع العربى. التغيير أشعل الارتباكات، بلا وازع ولا هدف.

– سؤال: هل يتوقع الشعب اللبناني، أن يتم الاتفاق على علاقات لبنان الدولية والإقليمية؟ من زمان، ولبنان، مشرع للأخرين. ساحة بيروت مرعى وافر لسفراء الدول ذات النفوذ والوطأة والقدم فى لبنان. سيبقى لبنان، كما كان دائما، مشرعا للنداءات من الداخل والإملاءات من الخارج. ويكثر الكلام عن حل ما لا بد منه، فقط بالشفاه. لبنان ملتقى التناقضات الداخلية والإقليمية والدولية. راهنا، لبنان موطئ النزاعات الكبرى. أمريكا، إيران، السعودية، دول الخليج، سوريا، حلف الأطلسى... لبنان الصغير راهنا، هو ساحة واسعة لكل أنواع الصراعات... حذار الدماء.

– سؤال معروف جوابه؟ لماذا انهار لبنان؟ ليس لبنان قد انهار بسبب نظام السرقات المدعوم من مرجعيات طائفية سياسية وحزبية وإقليمية. ومع ذلك، فإن الشعب اللبناني يقتاتون من قهرهم وفقرهم، ويلجأون إلى من نهبهم وشارك فى إفقارهم.

عجب. يبدو أن التبعية سلعة ذهبية. بات مؤكدا، أن أموال الأثرياء والشركاء فى اغتصاب الأموال والعقارات والشركات، تم تهجيرها إلى بلاد مختصة برعاية وحماية الأموال غير الشرعية.

– سؤال سهل: هل سيتفوق الشعب اللبناني على سلاح المقاومة؟ مستحيل. وجودان مضادان من زمان. البلاد العربية اختارت إما الصمت، وإما المصافحة، وإما الحيادية. فلسطين لا تزال قضية تقسم العرب، ولكنها توحد الغرب ضدها. نتيجة التدخل الإسرائيلي كانت في تطهير لبنان من السلاح الفلسطيني، غير أن ذلك فتح بابا للتخلص من الوجود السوري في ما بعد... إذا، محنتنا الداخلية لها سوابق، باستثناء أن المقاومة راهنا، باتت أقوى من الدولة، وأقوى من دول الجوار، وأقوى من الأقوياء في مواجهة إسرائيل...

حسنا، ما الحل؟ لا حل أبدا. أصحاب السيادة، يطالبون بجيش واحد، وإلغاء كل سلاح. فلنعترف، هذه قضية كبرى، ولا أكبر منها، ولا حل لها البتة. الحرب الداخلية كارثية، وسواها سيكون حربا إقليمية.

•••

– ما كانت حصيلة مائة سنة من عمر لبنان؟ بإمكاننا أن نعتز بلا ادعاء، أن بيروت كانت عاصمة الكتاب والثقافة والإبداع والفن وحرية القول (نسيبا).

هذا هو لبنان. الفن فضاؤه. الأدب شراعه. الإبداع ناصيته. مسرحيا، حاز لبنان الريادة. تجرأ على المحرم. شعريا، نهضة لا مثيل لها وتأثير وتأثر بالشعر العربي والعالمى. الموسيقى: احتفال لا ينقطع. – (راهنا. يا حرام)، للأسف، لم يبق لنا غير هذا، وهناك خوف عليه من «السخف الإعلاني».

وعليه، علينا أن لا نبكى ما فقدناه من زمان. نحن اليوم على حافة موت مقيم معنا. نحن على حافة الوجود. نكاد نعدم، هذه عينة بعناوين موتنا غدا: الدواء، يا حرام. الاستشفاء، يا ويلنا. التعليم، قفا نبك: أموالنا وعرق جبيننا راحوا. النور والكهرباء: قل وداعا. مياهنا: حنفيات مقفلة. طرقاتنا: كم قتيلا يوميا. التلوث: لبنان يحده التلوث شمالا وجنوبا وشرقا وغربا وسماء وما تحت التراب. ديونه: قيود لنا ولأولادنا وأحفادنا.

اللاشيء، هو جوهر وجود لبنان. حرام أن نسميه دولة، دستور، نظام، مؤسسات... إلخ. إنه عدم وطنى. خيانة إنسانية. سلعة مقطوعة، وقيادات تزداد فحولة ونهباً واتباعاً.

أما بعد... لم ندرك بعد النهاية. ليبتها تحضر غدا.

لا حياة لنا، إن لم يمت هذا العبد المئوى. لبنان الذى نحبه، لم يولد بعد. سنبقى نحب لبنان الغد. لبنان الناس. لبنان الحياة الطيبة. لبنان المفعم بالأفاق الناصعة: حرية. مواطنة. مساواة. عدالة. بحبوحه. تنمية.

لكن... كل هذا لن يولد، قبل أن يسفك هؤلاء الذين تناوبوا على قتل لبنان، وبيعه بكثير من الفضة، وتشليعه وتوزيعه على نوازع مذهبية.

بلى. يحق لنا أن نحلم. نستحق أحلاما، ولو نحيلة، أن يكون الأمل بمستقبل. لبنان هذا. اللامرئى حتى الآن، يستحق أن يكون. متى؟ كثيرة الأحلام التى تحققت. من يدرى؟ الأحلام أضواء لا تنطفىء. من حقنا أن نلبط بأقدامنا هؤلاء راهنا. هؤلاء جحيمنا. نحن، سنحلم وعيوننا مفتوحة وقبضاتنا رصيدنا.

علينا، لنصل إلى ما بعد، أن نرسم على أوراقنا، خشبة إعدام عادلة. هذه منصة خلاصنا.

• تحديات مفهوم الهوية بالشرق والغرب - فهد سليمان الشقيران - جريدة الشرق الاوسط  
في 22 كانون الثاني 2023

بثت قناة «إم.تي.في» قبل أيام ندوة حيوية حول الدولة ومفهومها ومعاني الهوية؛ لم يكن كل الحضور بمستوى تحدي السؤال الشرس، ماذا يعني أن نحدد مفهوم الدولة ولا معنى الهوية ببلد تنتثره الهويات بل وتتقاتل عليه، كما هو معنى كتاب أمين معلوف بكتابه المؤلف: «الهويات القاتلة». كل ذلك سهل العودة المحققة إعلامياً لأطروحة صموئيل هنتنغتون «صراع الحضارات؟». أصلها مقالة مطوّلة نشرها مستقهماً في «فورين أفيرز» عام 1993، في السطر الثاني من المقالة ذكر عبارة «نهاية التاريخ» عنوان مقالة لفرانسيس فوكوياما نشرت في العام 1989 بمجلة «ناشيونال إنترست» قبل تطويرها لكتاب عام 1992.

صموئيل هنتنغتون لم يترجع عن نظرية الصدام حتى وفاته في 24 ديسمبر (كانون الأول) 2008. وباستعادة بعض مضامينها يمكن الوقوف على مضامين فصيحة منها: أفترض أن سبب الصراع الأساسي في هذا العالم الجديد لن يكون أيديولوجياً بالمقام الأول، أو اقتصادياً بالدرجة الأولى، فالانقسامات الكبرى بين بني البشر والأسباب الطاغية للنزاعات ستكون ثقافية... ستكتسب الهوية الحضارية أهمية متزايدة في المستقبل، وستتم صياغة العالم إلى حد كبير، من خلال جملة التفاعلات الجارية بين سبع أو ثماني حضارات، هي الحضارات الغربية، والكونفوشيوسية، واليابانية، والإسلامية، والهندوسية، والسلافية - الأرثوذكسية، والأميركية - اللاتينية، وربما الأفريقية، ستتم أكثر صراعات المستقبل أهمية على امتداد خطوط الصدوع الفاصلة بين الحضارات، إحداها عن الأخرى... يصبح العالم أصغر، تنزايد التفاعلات بين أبناء الحضارات المختلفة، وهذه التفاعلات المتزايدة تؤدي إلى تكثيف الوعي الحضاري والإحساس بالفروق بين الحضارات والجماعات... هناك نتيجة مع تقدم الغرب، وهي نوعاً ما ظاهرة العودة إلى الجذور بين صفوف أبناء الحضارات الغربية... من غير المحتمل أن يتضاءل التفاعل القديم قدم القرون بين الغرب والإسلام، قد يصبح الاشتباك بين الطرفين أكثر ضراوة.»

مع بلوغ العولمة ذروتها في المجالات الاقتصادية والتقنية، دأبت الماكينات الإعلامية على وصف العالم

بالقرية الصغيرة، وذلك إغراقاً في التفاؤل والاعتباط بما وصلت إليه المجتمعات من تعارف، وبسبب ازدياد التبادلات الاقتصادية الحرة، وغرق الفضاء بالأقمار الصناعية، وانفجار ثورة الإنترنت، وصولاً إلى انكسار الحدود بين الأمم، غير أن ما نبّه إليه هنتنغتون بوضوح أن صغر العالم قد يسبب ضربة للتعایش بين الحضارات، باعتبار التقارب والاحتكاك محفزاً لإدراك الفروقات، ومن ثم البحث عن الهوية الخاصة، وخصائص الذات، ونقائص الحضارات الأخرى.

إن العولمة لم تعزز الفهم بين الأمم والأديان، بل حرست وكررت ونشرت الفهم التقليدي القائم عن الشعوب. وعلى المستوى الثقافي فإن المستفيد الأبرز من ثمرات العولمة التيارات المتطرفة عموماً، وبخاصة «جماعات العنف الإسلامي» بشتى أنحاء العالم، التي ركبت ثبح التقنية واستخدمت أحدث خصائصها بغية الحرب على الآخرين، ورسم صورة دموية عن الحضارة الإسلامية ونجحت بذلك منذ ضرب البرجين في أحداث سبتمبر (أيلول)، وصولاً إلى أعمال «داعش» الوحشية، حتى كادت فروع تنظيم القاعدة تنافس فروع «ماكدونالدز»... نعم لقد عبرت القارات.

استذكار مقولات هنتنغتون بعد طول سنين ضروري لفهم الذي يجري في الولايات المتحدة وأوروبا. يأتي في ذلك السياق الهوياتي كتاب أثار ضجة كبرى بألمانيا عنوانه: «ألمانيا تفقد هويتها» من تأليف ثيلو سارازين عام 2010. المؤلف وزير مالية سابق وعضو مجلس إدارة المصرف المركزي الألماني، رصدت ردود الفعل على الكتاب جاكلين سالم بكراسة مهمة لها بعنوان: «المواطنة الدينية في الغرب، تحليل لتجارب المسلمين في فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة» تذكر أن خلاصة الكتاب تتمحور في الآتي: «المجتمع الألماني أصبح أقل ذكاءً، بسبب المهاجرين المسلمين وأولادهم» ويخصّ باحتقاره «الجالية التركية» بوصفها الأكبر بين المسلمين هناك.

الواقع قد يقسو على الأحلام، لكن هذه هي المرحلة المعيشة، إنها نتاج وحصيلة ظروف واشتباك. اليمين ستكون له صولاته وجولاته، والمرشون يصدحون بالخطب كل يوم، والإسلام والمسلمون جزء أساسي من المضامين الخطابية. حين فاز دونالد ترامب علّق والد زعيمة حزب الجبهة الوطنية الممثل لأقصى اليمين الفرنسي جان ماري لوبان: «اليوم الولايات المتحدة، وغداً فرنسا» ليردّ عليه نائب زعيم الجبهة فلوريان فيليبو: «عالمهم يتفتت، وعالمنا يبني.»

هكذا تسير الموجة اليوم... بالتأكيد العالم ليس قرية واحدة، تلك عبارة شعرية خاوية. ليس سراً أن اليمين المتطرف في أفضل حالات انتعاشه حالياً، بسبب من استفزاز الطوفان الآتي، وتغلغل التنظيمات المتطرفة، ووحشية العمليات الإرهابية، هذا بالإضافة لكون المسلمين لم يحددوا بعد دنوية واقعه

وأصالة براءة الآخرين الذاتية، هذا الاضطراب في فهم موقع الدنيا أسس لموجاتٍ من الاضطراب في العلاقة مع الغرب، ولعل مثال الدكتور طارق رمضان غاية في الوضوح، بوصفه متعلماً وفصيحاً. غير أن النتائج التي يطرحها والمقولات التي يدورها على الشاشات الفضائية لم تخدم المسلمين بشيء، بل في غالبها تخاطب وجدانهم وتطمئنهم على صواب الانغلاق والانكفاء، وتخدم تلك المقولات اليمين المتطرف. الحقيقة متوزعة أمامك، خارج أنفاق هويتك، إنها في الآفاق من حولك، وقديماً كتب «غوته» - ديوان الألمان الشغوف بالشعر العربي: «ليس بالضرورة دائماً أن يتخذ الحق جسماً، يكفي أن يحوم في الضواحي كروح، ويحدث نوعاً من التوافق مثلما تفعل الأجراس حينما يطوف رنينها في الجو، حاملاً السلام.»

● **الخوف... سبب ثلاثة أرباع آفات السياسة - إياد أبو شقرا - جريدة الشرق الاوسط في 22 كانون الثاني 2023**

في عالم يصدمننا بالمفاجآت كل يوم تقريباً، تلحّ على ذاكرتي كلمات القائد العسكري والسياسي النازي الألماني هيرمان غورينغ لصحافي أميركي كان يتكلم أمامه عن فضائل الديمقراطية التي تعصم عن المغامرات السياسية القاتلة.

يومذاك، قاطعه غورينغ - من سجنه، قبل انتحاره بالسم - سائلاً «أي ديمقراطية... أي خيار للشعب؟ عندما تزرع الخوف في نفوس الناس تراهم يعطونك قرارهم وحياتهم بلا تردد.»!!

هذه الكلمات سمعتها منذ سنوات بعيدة، لكن صدقها تثبته الأحداث التي نراها من حولنا في معظم دول العالم، بصرف النظر عن الأحجام والثراء والثقافة ونوعية النظام السياسي.

الخوف، ربما أكثر من الطمع، هو السبب الأكبر والأخطر لآفات السياسة على امتداد المعمورة.

الخوف من أي شيء، من أي فكرة، من أي هوية، من أي تيار، ومن أي «عدو» حقيقي أو وهمي أو مصطنع... يبني قناعات ويولّد توجهات ويثمر مواقف وقرارات - قد تكون مجنونة - حول السلم والحرب. لئن كانت «الديمقراطية»، التي كان تغنى بها ذلك الصحافي الأميركي أمام غورينغ، واعتبرها خياراً واقعياً من الأخطاء والحروب، هي حقاً كذلك... لما ارتكبت الديمقراطيات الغربية أخطاء استراتيجية فظيعة ولا تزال.

بل ما كانت أسس الديمقراطية نفسها مهذّدة في مصيرها داخل أكبر ديمقراطيات العالم كالولايات المتحدة والهند - مثلاً - وذلك بعدما استغل قادة شعبيون «خوف» قطاعات واسعة من الناخبين... ليس فقط على مصالحهم بل على وجودهم أيضاً.

ما حرّكه دونالد ترمب قبل انتخابه رئيساً لأميركا، ثم بعد خسارته الرئاسة، كان «الخوف». «خوف» الأميركي الجرمانى والسلافي والكلتي المسيحي الأبيض من «تسونامي» عرقي أسود وأسمر وأصفر - وأحياناً غير مسيحي - استوجب رفع شعار «إعادة عظمة أميركا من جديد»... وبناء «جدار فصل» عن خزان بشري «غريب» يمتد على طول الحدود مع المكسيك.

مع الظاهرة الترمبية اقتنع قطاع كبير من الأميركيين بأن أمنهم أهم بكثير من نظام ديمقراطي يعطي الغالبية - وبالتالي، السلطة - لغير الأوروبيين البيض المسيحيين. ولهذا، أيّد ملايين «الترمبيين» مهاجمة مبنى «الكابيتول»، رمز الديمقراطية، رفضاً لنتائج انتخابات حرة اعتمدت فيها أرقى أنظمة التصويت، وفي بلاد فيدرالية السلطة يحكم غالبية ولاياتها الخمسين حزب ترمب... الحزب الجمهوري.

وهكذا، تبين أن «الخوف» في «أميركا ترمب» كان ولا يزال أقوى بكثير من «الديمقراطية» المثالية التي أرسى دعائمها مؤسسو أحد أنجح نماذج الحكم التعددي الاتحادي في العالم.

في المقابل، بعيداً تماماً عن الخلفية «اللاديمقراطية» للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نجد «الخوف» أيضاً في صميم الحرب المستعرة حالياً على أرض أوكرانيا.

الذاكرة الروسية التاريخية قوية جداً. إنها ذاكرة حية عصية على تغيّرات الرقعة الجغرافية، وتعدّد المكونات الداخلية والأعداء الخارجيين، وتتابع أنظمة الحكم المتناقضة التي تولت السلطة في الكرملين... حيث لم تجرّب «الديمقراطية» الحقيقية إطلاقاً في يوم من الأيام.

أصلاً الشخصية الروسية - ومن ثم السلطة التي أنتجتها هذه الشخصية - لم تهضم «الديمقراطية» - وفق تعريفها الغربي - ولا جرّبتها. بل انتقل الحكم من مشاعية عشائرية قاسية، إلى «قياصرة» القصور، ثم «قوميسارات» البلاشفة... وصولاً إلى «أبارتشيكي» و«مافيوي» ما بعد البلشفية. بيد أنه بقدر ما كانت «الديمقراطية» غائبة كان «الخوف» حاضراً، وإن داخله في فترات متباعدة عُصر الطمع والثأر.

وراهناً، يخطئ جداً من يظن أن جيل بوتين، ابن مدرسة «الكي جي بي»، وتلميذ مفاهيم «صراع الشرق والغرب»، وصاحب هواجس «روسيا المحاصرة»، يقاتل في أوكرانيا من منطلق محض إمبريالي توسّعي.

صحيح، أن هذا ما يبدو الغرب مقتنعاً به، لكن بوتين وغلاة القوميين الروس معه، يعتبرون أن الاحتفاظ بأوكرانيا وبيلاروسيا يضمن الإبقاء على «خط دفاع سلافي» متقدّم يحمي قلب روسيا، ويحول دون تكرار

تجربتي نابليون بوناپرت وأدولف هتلر وأحلام حلف شمال الأطلسي «ناتو.»

في عزّ «الحرب الباردة» لم تجد موسكو أي حاجة «دفاعية» لغزو يوغوسلافيا ثم رومانيا، رغم ابتعاد جوزيف بروز تيتو ونيكولاي تشاوسيسكو عن «مظلتها». إلا أنها تحرّكت بالقوة وبسرعة ضد المجر عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968، ثم بولندا في أواخر أيام الاتحاد السوفياتي. وكان السبب الأبرز أن غالبية السكان في يوغوسلافيا ورومانيا أرثوذكسية «مشرقية المرجعية»، ومن ثم، لا ولاء فيهما لـ«مرجعية غربية» (مع أن تيتو كاثوليكي كرواتي). ولكن في المقابل، كانت تخشى كثيراً سقوط المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، بغالبيتها الكاثوليكية... وارتماها في أحضان الغرب.

وبالفعل، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و«حلف وارسو»، ضُمَّت الدول الكاثوليكية - الشيوعية سابقاً - بسرعة إلى الاتحاد الأوروبي بعكس الدول الأرثوذكسية.

حتى في الهند، حيث يشكل الهندوس غالبية ضخمة، يتخوّف القوميون والطائفيون الهندوس المتشدّدون، مثل رئيس الحكومة الحالي ناريندرا مودي، من «عدوِّين» يعتبرونهما خطيرين:

العدو الأول - عند هؤلاء - المسلمون داخل الهند الحالية وفي كل من باكستان وبنغلاديش المتاخمتين للهند من الغرب والشرق. وللعلم، يشكل مسلمو كيانات شبه القارة الهندية اليوم نحو 600 مليون نسمة مقابل 900 مليون هندوسي، ولكن الجانبين يملكان قدرات عسكرية نووية مدمّرة.

والثاني، هو الصين العملاق الآخر الكبير الذي بينه وبين الهند نزاع حدودي مزمن. والصين أيضاً قوة نووية جبارة.

«الخوف» كان موجوداً أيضاً في تصويت البريطانيين شبه الانتحاري لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي خوفاً من اليد العاملة الأوروبية الشرقية، وكذلك في تحول عنصر يفرنسا إلى رقم صعب ومقبول في الحياة السياسية الفرنسية عبر صناديق الاقتراع «تخوفاً» من تزايد مهاجري ولاجئي عبر المتوسط، ثم إنه أسهم أيضاً عبر صناديق الاقتراع ولعبة الديمقراطية في عودة ورثة الفاشية الموسولينية إلى الحكم في إيطاليا.

الشيء نفسه ينطبق علينا نحن العرب «المتخوفين» من عداء «جيران»، كل منهم يهددنا بأسلوبه وتبعاً لمخططه، ويقذف بنا كل منهم نحو الآخر... فرفضى طلباً للحماية. فالتخوّف من توسعية الليكوديين يتوقّع الحماية من ملالي إيران والعكس صحيح، ومن يخشى من الجانبين يُهرول نحو «ملاذ آمن» مأمول تحت خيمة رجب طيب إردوغان...

هذا للأسف واقع العالم، حيث يسود منطقاً «الغاية تبرر الوساطة» و«إذا كان عليّ أن أختار بين أن أكون النعجة أو الجزار فلن أتردد في أن أكون الجزار.»!!

- رغم محاولاته تفويض الديمقراطية والدولة المدنية.. لماذا لا يوقف الغرب ننتياهو؟ - عن صحيفة "ذا غارديان البريطانية" - سيمون تيسدال في 21 كانون الثاني 2023

نشرت صحيفة ذا جارديان مقالا للكاتب سيمون تيسدال، ذكر فيه أن ما يضمن دعم الغرب لتل أبيب هو أن الأخيرة الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأنها كانت محاطة بأنظمة معادية استبدادية، لكن الآن، ومع تولى حكومة يمينية متطرفة الحكم بقيادة ننتياهو، حكومة لا تؤمن بمبادئ الديمقراطية والتعددية، لا يمكن تبرير التردد الغربي في مجابتهها. الكاتب يرى أن إسرائيل الآن لم تعد محاطة بأعداء بعد تطبيع علاقاتها مع دول الجوار، كما أنها أصبحت قادرة على تصريف شئونها بنفسها، فلماذا لا يتم مواجهة ننتياهو بشكل صريح؟!... نعرض من المقال ما يلي:

عندما اقتحم جنود إسرائيليون منزل الفلسطيني سمير أصلان في مخيم قلنديا قبل نحو أسبوعين لاعتقال ابنه، فعل أصلان ما سيفعله أي أب، إذ هرع لحماية نجله. قُتل الفلسطيني البالغ من العمر 41 عاما برصاصة، ولاقت وفاته انتباها ضئيلا، لذلك تكررت مثل هذه الحوادث. تفيد الأنباء عن مقتل 224 فلسطينيا وفلسطينية العام الماضي في الضفة الغربية المحتلة بسبب التعرض لغارات شبه يومية من الجيش الإسرائيلي. ومن المرجح أن يتجه عام 2023 نحو الأسوأ، والسبب الرئيسي هو تشكيل حكومة ائتلافية دينية يمينية متشددة تضم وزراء عنصريين مناهضين للعرب مصممين على ضم جميع الأراضي الفلسطينية.

إلا أن ما يثير الدهشة هو أن الرد على هذا التطور المقلق والمزعزع للاستقرار من الحلفاء الغربيين تجاه إسرائيل كان صامتا بشكل غريب. فالقليل منهم أصدروا تحذيرات ومع ذلك، كانت مستترة، إذ لم يفرض أي منهم نوع العقوبات أو المقاطعة التي فُرضت في الماضي على المتطرفين السياسيين في دول أخرى.

• • •

تثير الخطط المرفوضة للحكومة الإسرائيلية الائتلافية سؤالا أوسع وغير مريح للولايات المتحدة وأوروبا يتجاوز الانتهاكات المألوفة والمعتادة للاحتلال العسكري وإفلاته من العقاب. باختصار، السؤال هو هل لا يزال من الممكن اعتبار إسرائيل حليفا موثوقا وملتزما بالقانون يشترك في مجموعة من القيم والمعايير المشتركة مع الديمقراطيات الغربية؟ وفي الحقيقة، هذا التشارك هو سبب صمود الحكومات الغربية وتعاونها مع تل أبيب.

لكن إسرائيل تحت قيادة رئيس الوزراء بنيامين ننتياهو خاضعة للمساءلة الدولية. بكلمات أخرى، الحكومة الجديدة تعرقل حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتحقر الأمم المتحدة والقانون الدولي، وترفض

دعم العقوبات على روسيا بشأن أوكرانيا، كما تلغى الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 وتهدد بالحرب، ناهينا عن بيع برامج التجسس والأسلحة للأنظمة الاستبدادية التي تنتهك حقوق الإنسان.

والأسوأ من ذلك، أن حكومة نتنياهو المتعصبة تعمل بنشاط على تفويض المؤسسات الديمقراطية الإسرائيلية، والحقوق المدنية مثل الاحتجاج السلمى وحقوق مجتمع الميم. العديد من المجتمع الإسرائيلي، سواء يهود أو عرب، يعارضون الحكومة بشدة. كبار السياسيين أيضا يحذرون من «حرب أهلية»، والدبلوماسيون والجنرالات يتمردون. لكن نتنياهو لا يبالي مما يشير بشكل واضح لمدى تهوره.

• • •

الصورة التقليدية لتل أبيب لدى مختلف الدول الغربية والتي تضمن دعمهم لها مبنية على النحو التالي: إسرائيل هي الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط، محاطة بأنظمة معادية تسعى إلى تدميرها، لذا يجب الدفاع عنها. وبمناسبة الهولوكوست، فإن أوروبا وأمريكا مدينتان للشعب اليهودى بدين أبدي، ومن أجل ذلك يسعى الغرب إلى مساعدتهم.

هذا التفكير الراسخ لا يبرر التردد في مواجهة المتطرفين اليمينيين. فوزير المالية بتسلئيل سموتريتش، زعيم الحزب الصهيونى الدينى، الذى يدعو إلى ضم كامل الضفة الغربية المحتلة، هو الآن المسئول عن بناء المستوطنات. كان من أوائل أعماله مصادرة 40 مليون دولار من أموال السلطة الفلسطينية.

إيتمار بن غفير، زعيم مشارك لحزب «القوة اليهودية» وأدين سابقا بالتحريض على العنصرية، هو وزير الأمن القومى الجديد. بدأ بإصدار أمر بشن حملة قمع للشرطة على الاحتجاجات الإسرائيلية المناهضة للحكومة، وحظر الأعلام الفلسطينية، كما قام بزيارة استفزازية متعمدة إلى أكثر المواقع المقدسة حساسية فى القدس.

كذلك يتحرك ائتلاف نتنياهو بسرعة لترويض القضاء، ذلك النظام القضائى الذى يحاكم رئيس الوزراء بتهمة الفساد. فى غضون ذلك، يصبح الاعتراض على هذه السياسات محفوفًا بالمخاطر. إذ اتهم زفيكا فوغل من حزب «القوة اليهودية» قبل أسبوعين زعيمى المعارضة يائير لابيد (رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق) وبنى غانتس (وزير الدفاع الإسرائيلى السابق) بـ«خيانة الوطن». من هنا، لا عجب فى دعوة الرئيس إسحاق هرتسوغ إلى الهدوء.

• • •

يرى الرئيس الأمريكى جو بايدن، أن التمسك بالقيم الديمقراطية هو أحد أوجه الكفاح العالمى الحالى والمحدد لهذا العصر. ومن ثم، يعد ارتباط نتنياهو الوثيق بأشخاص يمينية ومتطرفة كدونالد ترامب الذى هدد الديمقراطية الأمريكية، وتأييده الحماسى لمخطط انقلاب الرئيس البرازيلى السابق، بولسونارو، على النتائج الديمقراطية للانتخابات الرئاسية الأخيرة، كذلك التعامل مع الرئيس الروسى فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء المجرى فيكتور أوربان، كل ذلك لا بد وأن يضع بايدن فى موقف محير من تأييد رئيس الوزراء الإسرائيلى، ولدى القادة اليهود الأمريكيين التقدميين مخاوف مماثلة.

يرسل بايدن وزير الخارجية أنتوني بلينكين إلى إسرائيل هذا الشهر للتحقق من ما يجري واستيضاح سياسة الحكومة الجديدة في المستقبل، بينما من المقرر أن يزور نتنياهو واشنطن الشهر المقبل. ومع ذلك، حتى الآن تتجنب الولايات المتحدة النقد الصريح، كما يتم اتباع نهج ضعيف بشكل مخجل من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا على وجه الخصوص، إذ أعلن وزير الدولة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اللورد أحمد، أثناء زيارته لإسرائيل قبل أسبوعين، أن العلاقات الثنائية حققت نجاحات جديدة.

• • •

على أية حال، فكرة أن إسرائيل محاصرة من قبل أنظمة معادية كانت صحيحة ذات يوم، لكنها لم تعد كذلك. إذ أثبتت مرات عديدة أنها تستطيع الاعتناء بنفسها، تحديدا عندما عزز ما يسمى اتفاقات أبراهام مع الإمارات والبحرين والمغرب توجهها راسخا نحو التعايش، إن لم يكن الصداقة مع العالم العربي، ويأمل نتنياهو أن تنضم السعودية في المرات القادمة لهذه الاتفاقات. كما تم هزيمة البغض ومناهضة إسرائيل - في مصر والعراق وسوريا والسودان وليبيا - بطريقة ما أو بأخرى.

الاستثناء البارز هو إيران، وعاجلا أم آجلا، سيهدد نتنياهو مرة أخرى بمهاجمة منشآت طهران النووية. صحيح الحرب مع إيران ستجذب حتما أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن هذا لا يزال مخالفا لمصالحهم على الرغم من أنهم يفتنون النظام الملالي. وحتى الآن نجح الغرب في كبح جماح نتنياهو.

وبالمثل، فإن انفجارا شبيها بالانتفاضة من الوشيك أن يحدث في الضفة الغربية بسبب محاولات الحكومة المتطرفة الاستمرار في إقامة المستوطنات غير القانونية أو انهيار السلطة الفلسطينية، سوف يُنظر إلى كل ذلك من قبل الغرب على أنه كارثة يجب تجنبها. هناك بالفعل مؤشرات على اقتراب حدوث انفجار، تتضح من أعمال العنف الأخيرة وصعود الجماعات الفلسطينية المسلحة المحلية المرتبطة بحركة الجهاد الإسلامي في غزة.

• • •

مجمل الحديث، أنه من خلال تقويض الديمقراطية الإسرائيلية والترويج للكرامية، يظهر نتنياهو ورفاقه كأنهم أسوأ أعداء لبلادهم. كما يعرضون الدعم الشعبي الغربي لدولة إسرائيل للخطر، وفي حين تتسع الهوة مع الغرب، تضعف إسرائيل.

ما هو مثير للسخرية بشكل كبير، أنه بعد كل الدماء والدموع التي أريقت منذ عام 1948، نفتيس قول رئيس الوزراء السابق صانع السلام، إسحاق رابين، في عام 1993 عندما تصافح مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات: «عما إذا كانت الضربة القاضية الأخيرة ستوجه من الداخل!». ولنتذكر أن رابين قُتل بعد ذلك، وقاتله هو قومي متطرف يهودي يميني متعصب.

- Unrest and unsettled leaders bode ill for the Middle East in 2023 - Financial Times - 23 Jan 2023

There's never a dull moment in the Middle East but every decade or so, events collide to produce a different regional landscape. Think back to the Arab uprisings of 2011, the US invasion of Iraq in 2003, Saddam Hussein's invasion of Kuwait in 1990, the Iranian revolution of 1979. We are overdue a tectonic shift. Welcome to 2023 — the list of what could go wrong is long.

At the top is a combustible combination: in Israel, Benjamin Netanyahu is eager to stay in power to avoid corruption trials and leads the most hard-right government in the country's history, and in Iran, the 83-year-old Supreme Leader Ali Khamenei, is worrying about succession and challenge to his rule. The implications for their own societies, those they occupy, directly or by proxy, and the region are considerable.

Last week there were warnings of civil war in Israel over Netanyahu weakening the Supreme Court. The year started with Israel's new extremist national security minister, Itamar Ben-Gvir, former member of an outlawed extremist group, making a provocative visit to the al-Aqsa mosque compound in East Jerusalem. When the then opposition leader Ariel Sharon visited the compound — also revered by Jews as Temple Mount — nearly 23 years ago, it triggered the second intifada. For now, Jordan has summoned Israel's ambassador in protest and Netanyahu's first official visit to the United Arab Emirates was delayed. The Abraham Accords are not in danger, yet, but Israel's new Arab allies are in an uncomfortable position and every taunt will make it more difficult to bring others on board.

For Palestinians, 2022 was the deadliest year since the second intifada. The daily dose of violence by Israeli soldiers and settlers, evictions, arrests of minors and humiliation of life under occupation are set to increase as extremists in Bibi's government claim oversight of the occupied territories.

Khamenei, challenged at home by a cross-section of Iranian society, will seize on every Israeli move as a chance to burnish his regional credentials as sole defender of the Palestinian cause — though it's unlikely anyone believes this. The Iranian protests, now in their fourth month, represent the longest spate of unrest since the 1979 revolution. The theocracy may not be about to fall but if it does, it will change the Middle East — and there will be no turning back, especially for Gen-Z. The Iranian opposition will need to prove itself while the regime continues to execute prisoners at home and deploys diversionary tactics in the region, relying on its proxy militias from Lebanon to Iraq.

The unofficial death of Iran's nuclear talks is likely to reignite Bibi's bombast against Tehran. The White House will be anxious to keep close tabs on him. An Israeli military strike is unlikely but any attempt to reach out to the Iranian opposition will be fatal.

If all this isn't worrying enough, the worsening economic conditions and failing institutions in Iraq, Jordan, Lebanon, Egypt and Syria are beyond crisis point. Between a pandemic, the impact of war in Ukraine, inflation and rising energy prices, the world is a less happy place overall than it was in January 2020. But the region's been unhappy even longer — with the exception of Gulf countries where oil revenues are helping drive prosperity. In Saudi Arabia, social and cultural reforms have transformed life for the youth, albeit with a heavy dose of authoritarianism. There is some progress in Yemen, where a new truce may soon be agreed.

In Egypt, after political oppression comes economic oppression. The pound has lost half its value since March, foreign currency is in short supply, creating a backlog in imports, and food inflation stands at 30 per cent. Egyptians are cutting back on staples as the government advises them to eat chicken feet in lieu of chicken, all while president Abdel Fattah al-Sisi is funding vanity projects such as a new capital city. The December deal for a \$3bn loan from the IMF will be a blip for 109mn Egyptians.

After 12 years of uprising and war, the economic crisis in Syria has hit a new low with paralysing fuel shortages in rebel and government-held areas. President Bashar al-Assad can't be sleeping easy: Vladimir Putin saved his regime in 2015 but Moscow's attention is now on Ukraine, leaving an opening in Syria that others — namely Turkey and Israel — may exploit.

Since Joe Biden came to office in the US, the leitmotif of his approach to the region has been, with some success, de-escalation and integration, from pursuing nuclear talks with Iran in Vienna to promoting regional co-operation. But between general Middle East fatigue, fears of a global recession and the focus on Ukraine, there's a danger that the US and the world will be caught unawares by events in the region. The words of the year will be escalation and disintegration.

- European investigators arrive in Beirut for corruption probe - Financial Times - 16 Jan 2023

European investigators from Germany, France and Luxembourg have arrived in Beirut to probe Lebanon's powerful central bank governor and dozens of other people in connection with allegations of state corruption.

Once celebrated for steadying Lebanon's precarious finances through years of instability, Banque du Liban's Riad Salameh has been the subject of intense scrutiny since Lebanon's financial collapse in 2019 that drove millions into poverty and entrenched paralysis in the Middle East nation's political system.

At least five European countries are known to be investigating Salameh on suspicion of laundering public money in Europe, which stem from a Swiss investigation that was launched more than two years ago.

Swiss authorities suspect Salameh and his brother Raja of embezzling more than \$300mn from BdL between 2002 and 2015 through transactions to an obscure offshore company, according to a letter from the Swiss attorney-general's office requesting legal assistance from Lebanese authorities, sent in November 2020. Swiss investigators alleged that the offshore company, Forry Associates, was controlled by Raja, with more than \$300mn then funnelled from Forry to Swiss bank accounts controlled by both brothers.

Many Lebanese, including activists and opposition lawmakers, accuse Salameh of mismanaging Lebanon's monetary policy and reserves in his three decades at BdL's helm. They have also questioned how he amassed his vast personal wealth. But political leaders continue to support him.

Salameh, 72, has repeatedly denied wrongdoing and says the international probes are part of a smear campaign designed to scapegoat him for Lebanon's financial implosion. He has said his money was acquired during his years as an investment banker. His brother has also denied wrongdoing.

Salameh is also the subject of a corruption investigation in Lebanon, where a prosecutor charged him with illicit enrichment and money laundering in March. He denies the allegations. The case was referred to an investigative judge to conduct the inquiry, which has repeatedly stalled amid accusations of political bias and meddling.

Lebanon's economic crisis has seen the Lebanese pound lose more than 95 per cent of its value against the dollar since October 2019. More than three quarters of the population is now under the poverty line, with government salaries slashed. Lebanon's judiciary only began a return to work last week after a five-month strike over pay.

Switzerland's investigation was followed by inquiries launched in France, Germany, Luxembourg and Liechtenstein. German and French prosecutors say they are investigating whether some of the funds identified by Swiss authorities were used to purchase real estate owned by Salameh and his inner circle in their countries.

Last April, the EU's legal agency Eurojust said €120mn of Lebanese assets linked to an embezzlement investigation had been frozen in France, Germany, Luxembourg, Monaco and Belgium. German prosecutors confirmed the asset freezes were linked to investigations into Salameh.

"It is no longer a secret that Lebanon received requests for legal assistance from Germany, France, Luxembourg and Switzerland over suspected financial crimes," caretaker justice minister Henri Khoury said last week. He added that during their week in the country, the European delegations will seek to question the Salameh brothers, the heads of commercial banks as well as BdL auditors and officials.

Khoury said Lebanon had already sent Germany, Switzerland and France "numerous pieces of evidence" requested. Lebanon is a signatory to a UN convention on corruption which stipulates mutual legal assistance in such cases. But German officials, who arrived last week, are said to have been frustrated by some of their judicial counterparts, who have limited their access to some files.

- Netanyahu defends judiciary reforms in Israel after protests -  
Financial Times - 8 Jan 2023

Israel's prime minister Benjamin Netanyahu has hit back at criticism of his plans for a sweeping overhaul of the country's judiciary, branding claims that it would spell the

end of democracy as "without foundation".

Thousands of people took to the streets in the liberal bastion of Tel Aviv on Saturday night to protest against Netanyahu's new government — widely regarded as the most

rightwing in Israeli history — which took office last month and has made reining in the judiciary one of its priorities.

At a cabinet meeting on Sunday, Netanyahu defended the plans, which were unveiled last week and would give the government and its allies control over the appointment

of judges, and allow a simple majority in parliament to override decisions by Israel's top court to strike down laws.

"We received a clear and strong mandate from the public to carry out what we promised during the elections and this is what we will do," he said. "This is the

implementation of the will of the voters, and this is the essence of democracy."

Politicians from the extreme right and ultrareligious groups with whom Netanyahu has built his ruling coalition have long demanded an overhaul of the judiciary, arguing

that it had gradually assumed powers it was never formerly granted, and used them to push a partisan, leftwing agenda.

However, critics of the government's plans — which include the opposition, legal and judicial groups, and civil rights organisations — regard them as a brazen assault on

Israel's checks and balances.

Israeli prime minister Benjamin Netanyahu

Israeli prime minister Benjamin Netanyahu defended the plans unveiled last week, which would give the government and its allies control over the appointment of judges

© Ronen Zvulun/Pool/AP

In a series of television interviews broadcast on Saturday, Aharon Barak, who headed Israel's Supreme Court from 1995 to 2006, likened the plans to the attacks on

judicial independence carried out by authoritarian governments in Poland, Hungary and Turkey, and warned the proposed changes were “fertiliser that will lead to the

growth of tyranny of the majority”.

The plan to weaken the powers of Israel’s top court has provoked particular criticism, since it is one of the main checks on Israeli governments. Parliament does not have

a second chamber that can review or block legislation, the president has no veto powers and most laws can be changed with a simple majority.

In an interview with Channel 12 News, Barak said that if the top court’s power of judicial oversight was eroded, then there was a risk that citizens’ human rights would be

imperilled, adding that the proposals overall amounted to “a clear and tangible danger to Israeli democracy”.

“If the Knesset passes a discriminatory, racist law . . . then you need to have someone with the power to say that you, the Knesset, have passed a racist law that contradicts

the [principles of Israel’s] Declaration of Independence, which says there will be no racism,” he said.

The plans have also drawn fierce criticism from Gali Baharav-Miara, Israel’s attorney-general, who warned last month that if they were enacted, Israel would “be left with

the principle of majority rule alone. That and nothing more, democracy in name only but not in substance.”

Netanyahu insisted that the proposed changes would be debated “seriously and in depth”, and that “all opinions — without exception — will be heard”.